العدالة الانتقالية

مفهومها-أهدافها -خصائصها -آلياتها وتطبيقاتها في الحالة السورية

إعداد الباحث

د.عمر محمد جبه جي
أستاذ مساعد في قسم القضاء والسياسة الشرعية، الدراسات العليا، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بمينيسوتا

ملخص البحث

يتحدث هذا البحث عن مفهوم العدالة الانتقالية وسياقاتها ويبرز مدى أهميتها في الدول التي تمر بمراحل انتقالية بعد خروجها من تحت ظل نظام استبدادي دموي إلى نظام ديموقراطي، ويبرز هذا البحث أهداف العدالة الانتقالية وآليات تطبيقها القانونية وغير القانونية، ثم يتحدث عن إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية في التجربة السورية بعد السقوط المحتمل للنظام، ويبين أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق العدالة في سوريا، وما هي الآليات التي تحتاجها العدالة الانتقالية لتطبق في سوريا.

Abstract

This research discusses the concept of transitional justice and its contexts and highlights its importance in countries that are going through transitional stages after emerging from a bloody authoritarian regime to a democratic system. This research highlights the goals of transitional justice and its legal and illegal implementation mechanisms. It then discusses the possibility of implementing transitional justice in the Syrian experience after the potential fall of the regime, and shows the most important obstacles that prevent the implementation of justice in Syria, and what mechanisms transitional justice needs to be implemented in Syria.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد نبي العدل والإنصاف والهادي إلى صراط الله المستقيم.

وبعد؛ عانت الكثير من الشعوب في العالم من ويلات أنظمة حكمٍ بوليسيةٍ شموليةٍ، أو من صراعاتٍ متعددةٍ ارتكبت خلالها جرائمُ وانتهاكاتٌ واسعةٌ وممنهجةٌ بحق مواطنيها في القرنين العشرين والحادي والعشرين، وقد استطاعت العديد من هذه الدول إنجاز عملية تحولٍ كبرى بما يتلاءم مع سياقاتها المختلفة نحو مستقبلٍ مختلفٍ، فخاضت من أجل ذلك غمار مرحلةٍ شديدة الدقة والحساسية وهي المرحلة الانتقالية، وبغية معالجة الإرث الثقيل للماضي والتعامل مع تبعات انتهاكات حقوق الإنسان، عمدت إلى تطبيق العدالة الانتقالية و منظو متها .

لقد لجأ نظام بشار أسد إلى استخدام القوة المفرطة لقمع ثورة السوريين السلمية، وارتكبت القوات الحكومية والأجهزة الأمنية انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان وصلت إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وتفاقمت الأوضاع من جراء ازدياد حدة العنف واتساع نطاقه وتحولت منذ شباط / فبراير ٢٠١٢ إلى نزاعٍ مسلحٍ، ومن ثم إلى حربٍ بالإنابة لمصلحة قوى محليةٍ وإقليمية ودولية متناحرة، إن انتقال الثورة السلمية في سورية إلى طور النزاع المسلح، كان له تبعاتٌ سلبية ومدمرة على ثورة السوريين التي خرجت للمطالبة بالحرية والكرامة، ومن ثم بإسقاط نظام الاستبداد والفساد الذي يديره بشار أسد، وقد أدى تفاقم النزاع المسلح بين المتحاربين قوات النظام وميليشياته من جهة والجماعات المسلحة من جهة أخرى إلى إلحاق الويلات بالمدنيين والتشريد القسري لأكثر من نصف السكان .

تمثل سورية حالة خاصة بحكم شدة النزاع المسلح وما يُلحقه من معاناة بالسوريين، وهذا يستدعي من صناع القرار جميعهم في سورية

ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية تطبيق كافة آليات العدالة الانتقالية القضائية وغير القضائية الممكنة للوصول إلى مصالحةٍ وطنيةٍ حقيقة، ومعاقبة المجرمين، وتعويض الضحايا لتضميد جراح السوريين بقدر الإمكان، إن العدالة الانتقالية هي مفهوم أوسع من العدالة الجنائية، وتشمل عمليات تقصي الحقائق وكشفها وجبر الضرر وتعويض الضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة كالجيش والشرطة وغيرها، وإحياء ذكرى الضحايا، وتقديم الاعتذارات، إلا أن المحاسبة الفردية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجب أن تكون حجر الأساس لأي عملية عدالة انتقالية.

إن أفعال وممارسات المتحاربين المحسوبين على قوات النظام والمليشيات التابعة لها، تدخل في نطاق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ما يستدعي ضرورة مرور سورية بعملية عدالة انتقالية لتحقيق العدالة للضحايا تتضمن محاسبة المجرمين والتعويض عن الضرر للضحايا.

أهمية البحث وسبب اختياره.

تزداد أهمية مفهوم العدالة الانتقالية حديثاً بوصفه منظومة تسعى لمعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الدول المختلفة التي شهدت صراعات عنيفة ناجمة عن تسلط أنظمة استبدادية أو حروب داخلية على أسس عرقية ومذهبية، ويقوم هذا المفهوم على مجموعة واسعة من الآليات القضائية وغير القضائية التي تسعى لتحقيق المحاسبة والإنصاف وجبر الضرر، وعلى الرغم من الإشكالات النظرية العديدة للمفهوم بوصفه معقداً ونسبياً ومتطوراً باستمرار، تبرز إشكالية النموذج التطبيقي دائماً، لأن تطبيق آليات العدالة الانتقالية يختلف بشكلٍ كبيرٍ بين تجربة وأخرى وتختلف أيضاً نتائج التطبيق تبعاً لمتغيرات عديدة ترتبط بالسياق الزماني والمكاني لكل تجربة.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولة تقديم رؤية لهذا الفرع الجديد من فروع القانون الدولي (القانون الدولي للعدالة الانتقالية)، كما أنها تلقي الضوء على أبعاد جديدة لعملية التحول الديمقراطي من حيث

إسهام العدالة الانتقالية في تأسيس نظام جديد وتحقيق المصالحة الوطنية اللازمة لاستدامة النظام الديمقراطي ومواجهة انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في الماضي، وكذا عدم تكرار حدوثها مستقبلًا .

وانطلاقاً من جوهر القضية السورية المتمثل بالحرية والكرامة واستعادة الحقوق، ومن حجم الانتهاكات التي ارتكبت بحق أبناء الشعب السوري، وارتباطاً بتطلعات السوريين لمستقبلٍ يحمل في طياته ما يحقق العدالة وسيادة القانون، فإنه من الضرورة البدء منذ الآن في عملية التمهيد لتحقيق العدالة الانتقالية وذلك عبر تكثيف الدراسات في المفاهيم القانونية ذات الصلة بنظرة فاحصة للنظرية والنموذج التطبيقي معاً وهذا ما حدا بي إلى الخوض في غمار هذا البحث.

مشكلة البحث وإطارها الزماني والمكاني

إشكالية البحث تتمركز حول كيفية مساهمة آليات العدالة الانتقالية ومبادئها العامة من خلال التجربة السورية، مع إبراز أهم التحديات والتعقيدات التي مرت بها هذه التجربة وكيف يمكن أن تطبق هذه التجربة في سوريا.

إن تطبيق آليات العدالة الانتقالية في سوريا التي تعرّض شعبها لمجازر وانتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان هو أمر ضروري لإنصاف الضحايا ووضع حدٍ لمناخ الإفلات من العقاب وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، بهدف طي صفحة الماضي للبناء والاستقرار وشعور كل فرد بالأمان ولبناء مستقبل أفضل، يقوم على السلم والثقة داخل سوريا.

وبناءً على ما سبق يمكن بلورة مجموعة من التساؤلات الفرعية لمشكلة الدراسة، وصياغتها على النحو التالي:

1. ما هو مفهوم العدالة الانتقالية في الإشكاليات الدولية المعاصرة؟
2. ما هي حقوق الضحايا في العدالة الانتقالية من منظور القانون؟
3. متى تحين الفرصة لإقامة ديمقراطية تحل محل الاضطرابات والتوترات الداخلية والحروب الأهلية التي توجد في عدد متزايد من بقاع العالم

ولاسيما العربي (حالة النزاع الدرامي السوري خير مثال لذلك).

4. ما هي أسس عملية العدالة الانتقالية في سورية، التي تؤسس لسلامٍ مستقر ومستدام وتفضي إلى مصالحةٍ حقيقية تراعى محاسبة مرتكبي الجرائم الخطرة بحق السوريين، بعيدًا من «عدالة المنتصر» وأفعال الانتقام والثأر.
5. ما هي الآليات التي تحقق العدالة الانتقالية في الحالة السورية، ومدى جدوى تطبيقها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعريف بماهية العدالة الانتقالية وآلياتها والمختلفة، ودراسة تجربة رائدة على الصعيد الدولي ألا وهي التجربة السورية، بما يساهم في بناء تصورات أوسع عن النظرية والتطبيق ويسهم في التأسيس المعرفي القانوني للتحديات في المستقبل السوري.

كما تهدف هذه الدراسة إلى بناء رصيدٍ وثائقي ومرجعي وأكاديمي للعدالة الانتقالية في سوريا أمام ندرة البحوث العلمية المتعلقة بهذا الموضوع كما يهدف للاطلاع على أهم المشاكل والتعقيدات التي تعرقل تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا.

منهجية الدراسة

تنحو الدراسة إلى الاستفادة من أكثر من منهج بحثي لتحقيق تساؤلاتها، ومن ثم الرد على فرضياتها. فتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي، والمنهج التاريخي.

الدراسات السابقة

كتب في موضوع العدالة الانتقالية عدة أبحاث ومقالات اطلعت عليها أثناء الاعداد لهذا البحث أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلى دول ديموقراطية للمؤلفة نويل كالهون تحدثت فيه المؤلفة عن مفهوم العدالة الانتقالية وأهم العقبات التي تواجهها في التطبيق.
2. العدالة الانتقالية بتونس للأحمد شوقي بنيوب تحدث فيه عن تعريف العدالة الانتقالية وآلياتها وكيف تم تطبيقها في التجربة التونسية وأهم المعوقات التي تعترضها.
3. العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية لعبد الحسين شعبان، تحدث فيه عن مفهوم العدالة وأهم تجاربها في آسيا وأوروبا الشرقية.
4. المعايير الدولية للعدالة الانتقالية وآليات تطبيقها لمحمد عادل محمد عسكر، تحدث فيه عن ماهية العدالة الانتقالية وتاريخها والآليات المثلى لتطبيقها وقد أسهب في دراسة هذه الآليات وكيفية تطبيقها .
5. التأسيس الدستوري للعدالة الانتقالية في سوريا الأسس والمنطلقات: حبيب عيسى، عرض فيه الكاتب لموضوع الدستور السوري والمراحل التي مرَّ بها ثم ركز على ضرورة وضع دستور جديد يتضمن العدالة الانتقالية كأساس قانوني لتطبيق العدالة الانتقالية.

وإن الذي تتميز به دراستي هذه هو لملمة ما تفرق في موضوع العدالة الانتقالية ثم التركيز على القضية السورية وآليات تطبيق العدالة في سوريا وأهم المعوقات التي تعرقل تطبيقها.

محتويات البحث (هيكلية البحث).

المقدمة وتتضمن:

1. أهمية البحث وسبب اختياره.
2. مشكلة البحث وإطارها الزماني والمكاني

3. أهداف البحث
4. منهجية الدراسة
5. الدراسات السابقة
6. محتويات البحث (هيكلية البحث).

❖ **المبحث الأول:** في التعريف بالعدالة الانتقالية وأهميتها وأهدافها.
- ◄ **المطلب الأول:** مفهوم العدالة الانتقالية والفرق بينها وبين العدالة التقليدية.
- ◄ **المطلب الثاني:** سياقات العدالة الانتقالية.
- ◄ **المطلب الثالث:** أهمية العدالة الانتقالية وأهدافها.

❖ **المبحث الثاني:** خصائص وبدايات وأليات العدالة الانتقالية.
- ◄ **المطلب الأول:** خصائص العدالة الانتقالية.
- ◄ **المطلب الثاني:** بدايات العدالة الانتقالية.
- ◄ **المطلب الثالث:** آليات العدالة الانتقالية.
  - ◆ **أولًا:** الآليات القضائية.
  - ◆ **ثانياً:** الآليات غير القضائية.

❖ **المبحث الثالث:** تطبيقات معاصرة للعدالة الانتقالية (تجارب دولية)
- ◄ **المطلب الأول:** العدالة الانتقالية في تيمور الشرقية
- ◄ **المطلب الثاني:** العدالة الانتقالية في تونس

❖ **المبحث الرابع:** نحو تحقيق عدالة انتقالية في سوريا (دراسة استشرافية)
- ◄ **المطلب الأول:** جهود المجتمع الدولية لتحقيق العدالة الانتقالية في سوريا
- ◄ **المطلب الثاني:** العقبات امام تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا
- ◄ **المطلب الثالث:** أليات تتعلق بتحقيق العدالة الانتقالية في سوريا

المبحث الأول

في التعريف بالعدالة الانتقالية وأهميتها وأهدافها

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية والفرق بينها وبين العدالة التقليدية.

الفرع الأول: مفهوم العدالة الانتقالية.

تعتبر العدالة الانتقائية أحد أهم العلوم القانونية التي يتم الحديث عنها في معرض التحول الشامل في المجتمعات، فقد باتت تُمثلُ ركنًا أساسيًا في تحقيق العدالة اللازمة لتعافي المجتمع بعد فترةٍ طويلةٍ من الانتهاكات التي تعرض لها، وهي تهدف إلى نقل المجتمع إلى مستقبلٍ مشرقٍ بعد مواجهةٍ جريئة مع الماضي وتصفيته، إلا أن العدالة الانتقالية تتميز بوصفها مفهوماً متطوراً ومتجدداً بمعنى أنه لا يوجد كتنظيم أو تصميم واحد ملائم لكل زمان ومكان بل لكل تجربةٍ بشريةٍ حالتها ومقاييسها الخاصة، مما يجعلها تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة التجربة الوطنية المحلية التي تطبق فيها لذلك فعلينا دراستها ضمن إطارين نظري وتطبيقي [1].

ولد مفهوم العدالة الانتقالية من رحم الحاجة الواقعية، حيث أن سقوط الأنظمة القمعية أو انتهاء النزاع المسلح وبدء الانتقال إلى واقعٍ جديدٍ لا يشكلان بحد ميعاداً للقطيعة النهائية مع الماضي بسبب الجراح التي سببتها الجرائم والانتهاكات الواسعة، ولذلك ونتيجة لأهمية العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع، تزايد الاهتمام بهذه المنظومة على كافة الأصعدة مدنياً وفكرياً ودولياً، ولما كانت هذه المنظومة معقدة التركيب، كان لابد من الوقوف على الأسس النظرية الرئيسية للعدالة الانتقالية وذلك عبر دراسة نظرية وافية للعداة الانتقالية، ولنبدأ بالتعريف

1- ينظر: تطبيق آليات العدالة الانتقالية في تجربي جنوب افريقيا وراوندا: ص 3

أو المفهوم [2].

عــرف بعضهــم العدالــة الانتقالية بأنهــا: (أحد مفاهيــم العدالــة المرتبطة بفترات تحولٍ أو تغييرٍ سياســيٍ يتميز باســتجابةٍ قانونيةٍ، لمواجهة إســاءات أنظمةٍ قمعيةٍ سـابقةٍ) [3].

ومن التعريفــات المتفق عليهــا في الدراســات العربية للعدالــة الانتقالية: (هــو أنها مســارٌ متكامــلٌ يعتمد على جملــةِ الآليــاتِ والإجــراءات المركبةِ الرَّاميةِ إلى كشــف حقيقــة الانتهــاكاتِ الممنهجة لحقوق الإنســان، والتي حصلت في فتــرةٍ زمنيةٍ ســابقةٍ)[4] .

ومــن تعريفات العدالــة الانتقالية أيضًــا: (هي مجموعة الأســاليب والآليات التــي يســتخدمها مجتمعٌ مــا لتحقيق العدالة في فتــرةٍ انتقاليةٍ فــي تاريخه، تنشــأ هذه الفترة غالبــا بعد اندلاع ثــورةٍ أو انتهاء حربٍ يترتــب عليها انتهاء حقبةٍ من الحكم الســلطوي القمعي داخــل البلاد، والمــرور بمرحلة انتقالية نحو تحــولٍ ديمقراطيٍ)[5].

كما عرفها المستشــار عــادل ماجد نائــب رئيس محكمة النقــض المصرية بأنهــا: (مجموعــة مــن التدابيــر والإجــراءات القضائيــة وغيــر القضائية يتم الاضطــلاع بهــا خلال مرحلــة ما بعــد الثورات للتصــدي لانتهــاكات حقوق الإنســان وغيرهــا مــن صور ســوء اســتعمال الســلطة التــي وقعت في ظل نظــام اســتبدادي أو قمعــي أو خــلال فترة تغييــر هذا النظــام، وهي ترمي أساسًــا إلــى القصاص العادل للضحايــا وجبر الأضرار التــي لحقت بهم وبذويهم وإصلاح مؤسســات الدولــة، وتحقيق المصالحــة الوطنية بهدف الانتقــال بالمجتمع إلــى صميم مرحلــة الديمقراطيــة، ومنع تكــرار ما حدث من انتهاكاتٍ وتجــاوزاتٍ)[6]..

2- ينظر: المرجع السابق: ص 6

3- العدالة الانتقالية: روتي تايتل، ص 20، مطبعة أكسفورد، 2000م

4- جبر الضرر عن طريق التعويض واولويات تدابير العدالة الانتقالية: ص 422

5- العدالة الانتقالية: أحمد شوقي بنيوب، ص 129

6- معايير تطبيــق العدالة الانتقالية في العالم العربي: المستشــار عادل ماجد، ص 38، المؤسســة الألمانية للتعاون القانوني، القاهرة، 2013م

وجاء في تقرير كوفي أنان- الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة- سنة ٢٠٠٤ المقدم لمجلس الأمن تعريف للعدالة الانتقالية بأنها: (كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة)[7].

وقد ربط كوفي أنان ذلك باستراتيجيات شاملة بحيث تتضمن الاهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية ووسائل جبر الضرر وتقصي الحقيقة والإصلاح المؤسسي أو أي شكل يدمج على نحو مدروس هذه العناصر على نحوٍ ملائمٍ.

الفرع الثاني: العدالة الانتقالية والعدالة التقليدية.

العدالة الانتقالية تشترك مع العدالة التقليدية في إحقاق الحق وإعادته إلى أصحابه، وفي كشف الحقيقة وفي جبر الضرر وتعويض الضحايا وخصوصا لما له علاقة بالقضايا السياسية والمدنية العامة.

بيد أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تعني بالفترات الانتقالية، مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح أو حرب أهلية إلى حالة السلم والانتقال الديمقراطي، أو في حالة انهيار النظام القانوني إلى إعادة بنائه بالتزامن مع إعادة بناء الدولة، أو الانتقال من حكم تسلطي ديكتاتوري إلى حالة الانفراج السياسي والانتقال الديمقراطي، أي الانتقال من حكم منغلق بانسداد الآفاق، إلى حكم منفتح على العالم[8].

المطلب الثاني: سياقات العدالة الانتقالية

هناك العديد من السياقات التي رافقت العدالة الانتقالية ومن بينها[9]:

- الخروج من نظام قمعي دموي، إلى نظام شعبي عادل.
- عملية تحول وانتقال من حكم استبدادي تسلطي إلى ديمقراطي.

7- تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن رقم 166، 2004م

8- ينظر: العدالة الانتقالية في تونس: ص 4

9- ينظر: العدالة الانتقالية في تونس: ص 9

- تغيير حكم مدني ديمقراطي مكان حكم عسكري قمعي كما حدث في اليونان، الأرجنتين، تشيلي.
- سقوط نظام عنصري كما في ألمانيا النازية، جنوب إفريقيا...
- الخروج من حالة حرب دولية أو أهلية إلى السلم، تكون قد عانت خلالها المجتمعات من جرائم حرب بما في ذلك جرائم الاغتصاب والاختفاء القسري والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وتكون العدالة الانتقالية في هذه الحالة حصيلة مفاوضات بين الفرقاء تؤول في عديد من الحالات إلى الاكتفاء باعتماد بعض الانتهاكات الخطيرة قصد تحقيق السلم الاجتماعي والشروع في مرحلة البناء، مثل البلدان الإفريقية جنوب إفريقيا، بعض أمريكا اللاتينية.

المطلب الثالث: أهمية العدالة الانتقالية وأهدافها.

الفرع الأول: في أهمية العدالة الانتقالية.

تمثل العدالة الانتقالية مقاربة شاملة تسعى للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في مجتمع إنساني بعد تعرضه لأزمة عنيفة بغية الانطلاق نحو مستقبل يتم فيه احترام الإنسان وحقوقه، وهذا ما يظهر بحد ذاته أهمية العدالة.

الانتقالية فأي مهمة أسمى من رد العدالة لمن فقدها؟!، وأيُّ شيءٍ أهمُّ من مواجهة حقبٍ زمنيةٍ طويلةٍ سببت جراحاً عميقةً يصعب علاجها تلقائياً بل تحمل في طياتها عوامل الاستدامة كأزمات مجتمعية متجددة[10].

يجب أن تهتم العدالة الانتقالية في منطقتنا بمعرفة ما جرى في الثورة، وحجم الاعتداءات على الجماهير الثائرة، وحجم التضحيات، وتكريم الشهداء وتخليد ذكراهم، كما يفترض منها الاهتمام بجبر الأضرار، فبقدر الضرر يكون الجبر، وإذا كانت العدالة الانتقالية تهتم بالمحاسبة فاهتمامها بالمصالحة أكبر، ولذلك فهي تبتعد عن عمليات الانتقام التي تؤدي إلى

10- ينظر: معوقات العدالة الانتقالية: ص 26.

العنـف، ولا تنجرف إلى تصفية الحسـابات الشـخصية وهـذا كله لا يمكـن أن يتم إلا فـي جوٍ من التوافـق والالتـزام الكامل بحكم القانـون، فالعدالة الانتقالية ليسـت مجـرد وصفة جاهـزة للتطبيق في أي بلـد وأي مجتمع، ولكنها نماذج وتجارب لدول وشـعوب شـتى سـبقتنا في الانتقـال الديمقراطي، وهي تجارب يمكن لدول منطقتنا أن تسـتلهم منها نموذجا يلائم ظروف بلداننا وشـعوبنا، ويتسـق مع السـياقات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية لها [11].

الفرع الثاني: أهداف العدالة الانتقالية.

تهدف العدالة الانتقالية بشـكلٍ أساسـيٍ إلـى تحقيق المصالحـة الوطنية، فبعد أبشـع مـا ارتكب من انتهـاكات لحقوق الإنسـان، تنحـو المجتمعات إلى فقـدان الثقة بحكم القانـون، وبآليـات العدالة التقليديـة، ويظهر ذلك جليـاً في الـدول التي تعاني مـن الحـروب والنزاعات الأهلية، حيث يتشـكل لديها الدافـع القوي للرغبة بالانتقـام، وهو ما يُدخل المجتمـع في دوامة لا نهائية مـن العنف والعنـف المتبادل.

وتهـدف العدالـة الانتقاليـة كذلك إلـى إصلاح مؤسسـات الدولـة، وعلى رأسـها مؤسسـة الجيش والأمن، ووضع حـدٍ للجرائم التي تتضمـن انتهاكًا لحقـوق الإنسـان، والتحقيق فيها وتحديد المسـؤولين عنهـا ومعاقبتهم، ومنـح تعويض للضحايـا، ومنع ارتكاب هـذه الجرائم في المسـتقبل وإعادة بنـاء علاقـات بيـن الدولـة والمواطـن، وتعزيـز السـلام والديمقراطيـة، وتشـجيع المصالحة الفرديـة والوطنية[12].

والعدالـة الانتقاليـة تعمل علـى التقصي فـي الجرائم وتحديد المسـؤولين ومعاقبتهـم، بـل تعمـل أيضـا على جبـر عند حـد جبـر الضـرر ورد الاعتبار للضحايـا وإنصافهـم، واتخـاذ الإجـراءات الكفيلة بعـدم تكـرار الانتهاكات، وإعـادة بناء الثقـة بين المواطـن والدولة، وتعزيـز السـلم والديمقراطية .

والعدالـة الانتقاليـة تهـدف إلـى تأميـن الانتقـال مـن مرحلة الشـمولية

11- ينظر: المرجع السابق ص 26.

12- ينظر: العدالة الانتقالية في تونس: ص23-24.

والاستبداد إلى مرحلة الديمقراطية[13].

ويمكن تلخيص أهم أهداف العدالة الانتقالية بما يلي[14] :

1. كشف الحقيقة، وتقديم رواية تاريخية شاملة لحقيقة لما حدث والاعتراف بالأخطاء التي تم ارتكابها وتحديد المسؤوليات وإجراء المساءلة حول الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت في الماضي[15].
2. تحقيق المصالحة وضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الضمانات التي يُتعهد بها من خلال الإصلاح المؤسسي.
3. استعادة الثقة في مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون وتقديم تعويضات للضحايا.

13- ينظر: المرجع السابق: ص 25.

14- جبر الضرر عن طريق التعويض واولويات تدابير العدالة الانتقالية: ص 422، والعدالة الانتقالية في تونس: ص 9.

15- ينظر: العدالة الانتقالية في تونس: ص 10

المبحث الثاني

خصائص وبدايات وأليات العدالة الانتقالية.

المطلب الاول: خصائص العدالة الانتقالية.

تتمتع العدالة الانتقالية بعدد من الخصائص من حيث الخطة الشاملة والتوازن بين الماضي واحكامه او تجاهله والتوازن بين مصلحة الفرد والجماعة وغيرها ولابد من التعرض لهذه الخصائص بشيء من ا لتفصيل .

أهم خصائص العدالة الانتقالية ما يلي [16]:

A. تُعدّ العدالة الانتقالية خطةً شاملةً متوازنة فهي تحاول تجاوز عجز الآليات العادية للعدالة عن تقديم الحلول في المرحلة الانتقالية نتيجة حاجتها إلى اصلاح المنظومة القانونية والسلطة القضائية بعد مرحلةٍ طويلةٍ من الاستبداد والفساد، وعجزها عن ضمان الحق المجتمعي بكشف الحقيقة بجوانبها الشاملة والمتعددة، كما أنها لا تعتمد كلياً القواعد القانونية التقليدية التعامل مع اضطراب خطير وطويل، فالعدالة الانتقالية إذا أعمق من العدالة في الظروف العادية لكنها ليست نقيضاً لها.

B. التوازن بين التقيد بالماضي وأحكامه وبين تجاهله كلياً.تعدّ العدالة الانتقالية البديل المتوازن عن توجهين كارثيين للعدالة في أي مجتمع من المجتمعات البشرية:

- **الاتجاه الأول:** هو ذاك الذي تسود فيه ثقافة الانتقام وتطبيق العدالة الانتقائية لكلّ من المجرمين والضحايا، وهذا ما ظهر في أمثلة تاريخية عديدة.
- **أما الاتجاه الثاني:** فهو الذي يتمثل بالخوف من مواجهة الماضي

16- ينظر: العدالة الانتقالية في السياقات العربية: ص 40، وتطبيق آليات العدالة الانتقالية: ص 6-7.

كلية الشريعة والقانون
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

والتعمق بمسببات الأحداث وتفاصيلها وتحليلها، تحت دعوات طي كل المرحلة التاريخية، بذريعة نسيان الماضي وتقنين هذا النسيان و تحصينه .

C. التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة: تمثل العدالة الانتقالية مفهوماً يوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

فالأولى لابد من احترامها كونها أساس انطلاق مسار العدالة، فأهم ميزات العدالة الانتقالية يتجسد بنهجها المستند إلى تعويض الضحايا، بجبر ضررهم وإنصافهم وإعادة تأهيلهم وتلبية تطلعاتهم المشروعة، أما الثانية أي المصلحة الجماعية فتفرض ذاتها أيضاً كمبررٍ قوي للمضي بالعدالة في المجتمع، وذلك أن المسببات والدوافع لمجمل هذه الانتهاكات ومحلها ومقصدها العام، كما أن متطلبات بناء الهوية الوطنية الجامعة واسترداد المال العام والمحافظة على السلم الأهلي والسعي لرأب التصدعات المجتمعية.

المطلب الثاني: بدايات العدالة الانتقالية

إن مفهوم العدالة الانتقالية ودوافعها السياسية والقانونية والحقوقية والإنسانية، أخذ يتبلور في عدد من التجارب الدولية وفي عدد من المناطق في العالم، ولا سيّما في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك فيما يخص ضحايا النازية، وإن كان قد شابه بعض التسيس، وخصوصاً من جانب دول الحلفاء، كما اتخذ هذا المفهوم بعداً جديداً في أمريكا اللاتينية، وبخاصة بعد ما حصل في تشيلي في إثر الانقلاب العسكري في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣، الذي قاده الجنرال بينوشيه. ومنذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن شهد العالم أكثر من ٤٠ تجربة للعدالة الانتقالية، من أهمها تجارب تشيلي والأرجنتين والبيرو والسلفادور ورواند وسيراليون وجنوب أفريقيا وتيمور الشرقية وصربيا واليونان، ويمكن عد البرتغال وإسبانيا والبلدان الاشتراكية السابقة دولًا شهدت نوعاً من

أنـواع العدالـة الانتقالية والمصالحـة الوطنية [17].

ومنـذ نحو ثلاثة عقود بـدأت فكرة العدالة الانتقالية تدخـل الأدب الحقوقي والسياسـي الحقوقـي علـى المسـتوى العربي، ابتـداءً من المغـرب مروراً بمصـر ووصولًا إلـى بلدان المشـرق العربـي، وهو أمـر له علاقة بانتشـار الثقافـة الديمقراطية بوجه عـام والثقافة الحقوقية بوجهٍ خاص، ولا سـيما علاقته بانبثاق عدد من مؤسسـات المجتمع المدني ونشـاطها وفاعليتها، وخصوصـاً بعـد انتهـاء عهد الحـرب البـاردة وموجـة التغيير التـي اجتاحت أوروبا الشـرقية وقادت إلى تحوّلات ديمقراطية أنهت الأنظمة الشـمولية وفتحت الباب على مصراعيه لإشـاعة الحريات وتعزيـز دور المجتمع المدني والإعـلاء من شـأن الفـرد وتقليص تدخـل الدولـة بالشـؤون الاقتصادية وغيرهـا مـن التوجهات الانفتاحيـة التي انتقلـت إلى عدد من بلـدان أمريكا اللاتينيـة وبعض بلدان آسـيا وأفريقيـا، حيث عُـدت الديمقراطيـة واحترام حقوق الإنسـان القيمـة العليا، التي يقـاس بموجبها تقـدم أي مجتمع [18].

ومـن تجـارب العدالـة الانتقاليـة فـي بوليفيا تأسسـت عـام ١٩٨٢ الهيئة الوطنيـة للتحريـات حـول الاختفـاءات؛ وفـي الأرجنتيـن تأسسـت الهيئة الوطنيـة حول اختفاء الأشـخاص عـام ١٩٨٣، وأدت هذه اللجنـة دوراً مهماً فـي ميـدان العدالـة الانتقالية وتأسسـت فـي الفيليبين عـام ١٩٨٦ الهيئة الرئاسـية حـول حقـوق الأشـخاص، ثم تبعهـا تأليـف هيئتين في تشـيلي عـام ١٩٩٠ - ١٩٩١، الأولـى حول الحقيقـة والمصالحة والثانية حـول جبر الضرر والمصالحة؛ ثم في السـلفادور التي عام ١٩٩١ لجنة تقصي الحقائق، وغواتيمالا التي أسسـت عام ١٩٩٤ لجنة في شـأن انتهـاكات حقوق الإنسـان، ثم بيرو عام،٢٠٠١، والباراغواي عـام ٢٠٠٣ (هيئة الحقيقـة والعدالة)،وفي أفريقيا كانت هنـاك تجربة روانـدا ١٩٩٠ وجنـوب أفريقيا عام ٢٠٠٢ وفي صربيا أسسـت عام ٢٠٠٤ هيئـة الحقيقـة والمصالحـة، و المغـرب عام ٢٠٠٤ سـعى إلى تأسـيس هيئـة الإنصـاف والمصالحة التي ترأسـها الصديـق إدريس بن زكـري الذي كان سـجيناً لمدة ١٧ عاماً، ثم أطلق سـراحه، وكان عمله ينصب على كشـف

17- ينظر: المعايير الدولية للعدالة الانتقالية: محمد عادل عسكر، ص 12-15، والعدالة الانتقالية في تونس: ص 11.

18- ينظر: العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية: عبد الحسين شعبان، ص101

كـلـيـة الشريعة والقانون
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

الحقيقة والإنصات بروح من التسامح[19] .

المطلب الثالث: آليات العدالة الانتقالية.

إن مساعدة المجتمعات التي مزقتها الحروب على أن تقيم من جديد سيادة القانون وتسوي تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، وأن تقوم بهذا كله في إطار من مؤسسات مدمرة وموارد مستنفدة وأمن منقوص وسكان منقسمين ومصدومين هي جوهر مهمة العدالة الانتقالية فهي تتطلب إيلاء الاهتمام لصنوف شتى من حالات انتهاكات حقوق الضحايا، هؤلاء الذين لا يريدون إعادة تذكر وعيش الماضي الأليم بأي طريقة كانت، كما أنه ليس مطالبتهم بحقوقهم يمكن أن يفهم منه إرادتهم الجامحة في الانتقام. بل بعيداً عن إجراء المحاكمات التي يمكن أن تكون إما مُسيَّسة، أو من شأنها أن تعيد فتح جراح مازالت لم تندمل بعد، حتى الآليات الأساسية للعدالة الانتقالية وكذا إصلاح المؤسسات أو خلق آليات من شأنها البحث عن الحقيقة والمصالحة، فهاته الإجراءات كلها تبقى في إطار محاسبة المجرمين عن أفعالهم وغلق باب الإفلات من العقاب ولا الجدوى من ذلك كله إن لم تكفكف دموع الضحايا والمساكين المشردين الذين سُلبت حقوقهم وممتلكاتهم الأطفال الصغار الذين لم تحترم حقوقهم والذين أصبحوا في الشوارع بدلا من المدارس بل بدون آباء وأمهات وأحضان تعيلهم، دون أن ننسى الفئات الضعيفة والمعوقين والشيوخ وحتى النساء الذين تعرضوا في تلك الأوقات العصيبة لجملة من ضروب المعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة وحتى الضرب وبتر الأعضاء والقتل.

هذا وقد صنف الباحثون في العدالة الانتقالية آلياتها العدالة إلى صنفين: الآليات قضائية والآليات غير قضائية.

أولًا: الآليات القضائية.

تقوم هذه الآليات على ملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من

19- ينظر: المرجع السابق: ص 105-106.

خـلال المحاكـم القضائية ومحاسـبتهم، والتي تُعد بلا شـك أبـرز مكونات العدالـة الانتقاليـة بمـا تمثله مـن عقـابٍ جزائـيٍ للمجرمين أمـام محاكم قانونيـة، بمـا يحقق الـردع واحتـرام مبـادئ المسـاءلة والمحاسـبة وعدم الإفلات مـن العقاب التي تعتبـر من مبـادئ العدالة الانتقاليـة الأصيلة [20].

وفي هذا السياق تبرز أنواع متعددة من المحاكم:

أولها: المحاكم الوطنية.

إذ أن الأصـل أن الدولـة هي صاحبـة الاختصاص في عقـد المحاكمات حول الانتهـاكات والجرائم التي حصلت فوق أرضها تجسـيداً لمبدأ سـيادة الدولة، وبلا شـك فإن تصـدي القضاء الوطني لهـذه المهمة هو أفضـل الخيارات إلا أنـه قد لا يكون متاحاً دائماً لأسـباب سياسـية أو تقنية [21].

لذلـك يبرز خيار آخر وهـو المحاكم الدولية، وهي محاكم يتم إنشـاؤها بغرض التحقيـق في انتهاكات حقوق الإنسـان في فتـرة صراعٍ دولـي أو غير دولي لمحاسـبة المسـؤولين عنها، حيـث تم إنشـاء العديد من المحاكـم الدولية الخاصـة للتصدي لهـذه المهمة، وكانت محكمة يوغسـلافيا السـابقة أول هذه المحاكم التي أُنشـئت للتصدي للانتهاكات الجسـيمة لحقوق الإنسـان في الحـرب الدائرة إبـان تفكك جمهورية يوغسـلافيا الاتحاديـة، وفي ذات الخيـار الدولـي لمحاكمـة مجرمـي الحـرب برز نمـوذج جديـد مؤخـراً، وهو المحكمـة الجنائيـة الدولية الدائمة والتي تم إنشـاؤها في عـام ١٩٩٨ بموجب اتفاق روما الأساسـي والذي دخـل حيز النفاذ في عـام ٢٠٠٢ بتصديق ٦٠ دولة عليه [22].

أمـا النـوع الثالـث والأخيـر في سـياق الآليـات القضائيـة لتحقيـق العدالة الانتقاليـة فهـي المحاكمـات (المختلطة) وهي محاكـم جنائية تُنشـأ وفقاً لاتفاقيـة تعقـد بيـن منظمة الأمـم المتحـدة والدولـة التـي ارتكبت على إقليمهـا الجرائـم الدوليـة، وتتكـون مـن مجموعة مشـتركة مـن القضاة المحلييـن والدولييـن، وقد شـهدت التجـارب الأخيـرة ولادة ثلاثـة نماذج

20- ينظر: تطبيق آليات العدالة الانتقالية: ص 8

21- نفسه.

22- تطبيق آليات العدالة الانتقالية: ص 9.

في سيراليون وكمبوديا وتيمور الشرقية ، ولابد من التنويه أخيراً إلى أن الاختصاص الجنائي العالمي في قوانين العقوبات لبعض الدول يغدو أحد الخيارات الاحتياطية أيضاً في تطبيق العدالة الانتقالية عبر ملاحقة المجرمين في الدول المختلفة كما يحصل حالياً في ألمانيا والسويد على صعيد ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب في سوريا[23].

هذا وتتطلب العدالة الانتقالية إجراء المحاكمات لتأمين معايير عالية من الاستقلالية والكفاءة وذلك للتأكد أولًا وعبر التحقيق من صحة الادعاءات لوضع استراتيجية مناسبة باحترام الإجراءات القانونية، وحظر المحاكمات المتعددة للجريمة ذاتها، فلا يجوز محاكمة متهم أكثر من مرّة على جريمة واحدة، كما يتطلب الأمر حماية الشهود وحماية الموظفين والإجراءات وتوعية الجمهور. فالزعم بطاعة الأوامر غير مقبول، كما أن الجرائم لا تسقط بالتقادم في خصوص المرتكبين إزاء جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الخطيرة والجرائم ضد الإنسانية ولا يتمتع رئيس الدولة بأية حصانة، ويحظر اللجوء السياسي لحماية الجناة، مع تأكيد حقوق المدعى عليهم، ولا عقوبة.

بأثر رجعي وفي حالة التعرض للسجن لا بد من حماية حقوق السجناء [24].

ثانياً: الآليات غير القضائية.

هناك خمس آليات رئيسة غير قضائية في سياق تجارب العدالة الانتقالية، وهي لجان أو هيئات الحقيقة وبرامج جبر الضرر والإصلاح المؤسساتي والعزل السياسي وحفظ الذاكرة.

أ- هيئات الحقيقة: تعد هيئات الحقيقة أبرز الآليات غير القضائية في العدالة الانتقالية، حيث تم إنشاء ما يقارب ٤٠ هيئة في التجارب الدولية تحت مسميات مختلفة، وتعرف بأنها: (لجنة خاصة مستقلة تنشئها دولة ما للتحقيق في أعمال عنفٍ جسيمةٍ حدثت في تاريخ ليس ببعيدٍ بغرض الكشف عن أسبابها ونتائجها وصوغ الاقتراحات والحلول الدائمة

23- نفسه

24- ينظر: تطبيق آليات العدالة الانتقالية: ص 10

وتضمينها في تقرير اللجنة العلني)[25] .

تتسم لجان الحقيقة والمصالحة بكونها هيئات وطنية رسمية، محدثة بمقتضى قانون صادر في نطاق الصلاحيات القانونية لرئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو البرلمان، أو في نطاق اتفاق سلام كان من نتيجته إصدار اتفاق إطار بين أطراف داخلية، أو بينها من جهة والأمم المتحدة من جهة أخرى بوصفها جهة مشرفة.

وتستند لجان الحقيقة إلى منظومات مرجعية متنوعة، قاسمها المشترك مبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون وقيم الديمقراطية، وتتجلى بصفة رئيسية في: القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ القانون الدولي الإنساني؛ أحكام وقرارات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان؛ خلاصات الآراء الاجتهادية والفقهية لكبار المقررين والخبراء المختصين؛ الخلاصات والنتائج المتواترة لأعمال لجان الحقيقة؛ المقتضيات القانونية الوطنية غير المتعارضة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

◄ وتهدف لجان الحقيقة إلى [26]:

إعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية المتأصلة في الإنسان.

وإعادة صفة المواطنة للفرد والتحري والكشف عن حقيقة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإقرار العمومي بها؛ وجبر الأضرار الفردية والجماعية، والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من حيث التحري، بتجميع القرائن والأدلة والبراهين والشهادات من كافة المصادر المتنوعة.

تحليلها في ضوء معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الحالة؛ كما تهدف لجان الحقيقة إلى تعزيز دولة القانون والديمقراطية وبلورة إنتاج فكري سياسي وقانوني، وذلك من خلال

- القيام بدراسات لأوجه الخلل والضعف والفراغ في الأنظمة القانونية

25- الحق بمعرفة الحقيقة في القانون الدولي: باسل عباس، ص220،المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد13، 2020م.

26- ينظر: العدالة الانتقالية في تونس: ص 22

الشكلية والجوهرية من حيث حماية حقوق الإنسان وما يتعلق بالحق في الحياة والمعاملة والاحتجاز والمحاكمة العادلة؛ - دراسة وتحليل أوجه الخصائص التي طبعت الضمانات الدستورية والقانونية على مستوى تعزيز الفصل بين السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ وتحليل طرق عمل الأجهزة والأنظمة المرتبطة بالحكامة الأمنية والضبط الجنائي والرقابة القانونية.

ومن مهام هيئة كشف الحقيقة:

- تحديد المسؤوليات؛ ويقصد بها تحديد المسؤوليات الفردية والجماعية للمسؤولين الكبار الأولين في مختلف أجهزة الدولة وغيرهم وذلك في صورة القيام بتجاوزات فردية وثبوت التقصير الواضح في القيام بالمهام؛ مع ترك المجال مفتوحا لإمكانية المساءلة أمام الهيئات القضائية [27].
- المساءلة والمصالحة: وتهدف إلى إحالة المسؤولين عن الانتهاكات على العدالة والتأسيس من خلال ذلك لمبدأ عدم الإفلات من العقاب واقتراح ضمانات عدم التكرار وإرجاع الثقة للضحايا.

وتواجه لجان الحقيقة أثناء التحري حول الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان، عدة صعوبات من بينها [28]:

- طول المدة التاريخية موضوع الاختصاص الزمني.
- ضعف أو اندثار الأدلة.
- ضعف التعاون أو التردّد من بعض الجهات أو الأجهزة المفروض تعاملها مع لجنة الحقيقة.
- سيادة الطابع غير القضائي وانعدام سلطة الإلزام بالنسبة إلى لجنة الحقيقة.
- ضعف ذاكرة الشهود والضحايا بسبب طول المدة أو التقدم في السن.
- الحصار المضروب على الأرشيفات.

27-العدالة الانتقالية في تونس: ص 8 .

28-ينظر: العدالة الانتقالية في تونس: ص 10.

ومن أجل التصدي لهذه الصعوبات التي تكتسي طابعا موضوعيا وذاتيا حسب الحالات، اعتمدت لجان الحقيقة والمصالحة مقاربات منهجية مبنية على التنوع من أجل إعادة بناء وتركيب العناصر الرئيسية للوقائع الأساسية ذات الصلة باختصاصاتها النوعية والوظيفية في مجال الكشف عن الحقيقة.

ب- برامج جبر الضرر: تقوم هذه الآلية على تقديم ترضية للضحايا من مختلف الانتهاكات التي وقعت ضمن النطاق الزمني المحدد لمنظومة العدالة الانتقالية في دولةٍ ما، وذلك عبر خليطٍ متعددٍ من أنواع التعويض وجبر الضرر الذي قد يكون مادياً أو معنوياً فردياً أو جماعياً، وقد تضمن القانون الدولي نصوصاً متعددة تنظم هذا الحق في جبر الضرر وأسبغ عليه صفة الاتساع في المفهوم والنطاق وأوجب أن تكون متناسبة مع جسامة الانتهاكات والأضرار الناشئة عنها [29].

وتعتبر مسألة جبر الضرر ورد الاعتبار من الأسس الجوهرية للعدالة الانتقالية، وقد قد تم بلورة سياسات جبر الأضرار الفردية والجماعية، عبر عديد التجارب، فضلا عن أسسها ومرتكزاتها، في شكل برامج ويتخذ جبر الضرر أبعادا متنوعة معنوية، من خلال رد الاعتبار للضحايا واجتماعية، من خلال إعادة إدماج ضحايا الانتهاكات؛ فضلا عن الأبعاد اقتصادية والمتمثلة أساسا في استرجاع الأموال المنهوبة وتوظيفها لفائدة المجموعة الوطنية هذا وتتمثل أشكال جبر الضرر في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار والترضية والضمانات بعدم التكرار [30]

ويمكن أن يأخذ التعويض عن الضرر الصور التالية [31]:

- تقديم تعويضات مادية فردية لكل شخص تأثر بشدّة نتيجة النزاع أو مجموع الانتهاكات الواقعة.
- تقديم منح دراسية للأطفال المتضررين من أعمال العنف.
- الكشف عن مصير كل شخص مختفي أو مفقود.

29- ينظر: تطبيق آليات العدالة الانتقالية: ص 10.

30- ينظر: العدالة الانتقالية في السياقات العربية: ص 48.

31- جبر الضرر عن طريق التعويض وأولويات تدابير العدالة الانتقالية: ص 428.

وفيما يتعلق بجبر الضرر عن طريق التعويض الجماعي، فقد يكون عن طريق منح منفعة لمجموعات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ممن يتقاسمون نفس الهوية أو التجربة أو أشكال الانتهاكات التي طالتهم أو عن طريق تعويضهم ماديا جراء هذه الانتهاكات كالقتل الجماعي لقرى بأكملها، وإبادة الأفراد والسكان، وتبرز أهمية جبر الضرر الجماعي باعتبارها آلية فعّالة للتعويض عن الأضرار التي مست البنيات التحتية والهوية والثقة، من أجل تغيير الحياة المجتمعية نحو الأفضل، كما أن جبر الضرر الجماعي يهدف إلى تسهيل صرف التعويضات [32].

ومن جهة أخرى، فإن ما يحصل من محاكمات أو من معالجات في إطار مرحلة ما بعد سقوط النظام أو رأس النظام، ما هي إلا عمليات ترضية أو ترقيع أو حتى محاولات لطي صفحة مؤلمة بطريقة اعتباطية دون التمعن في قراءتها. ولذلك فإن عملية استعادة الثقة في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة المتسلطة والمنتهكة لأبسط الحقوق تعتمد بشكل رئيسي على حسن تطبيق مفهوم جبر الضرر كقاعدة أساسية للعدالة الانتقالية، وهي مسؤولية جماعية تعتمد على انخراط مشترك في العملية من قبل المجموعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إطار التزام واضح بالمواثيق الدولية بعيداً عن روح الانتقام والثأر والتشفي [33].

ت- الإصلاح المؤسساتي أو إعادة بناء مؤسسات الدولة والتي إما منهارة أو غير ملائمة للمضي بالبلاد إلى الدولة الديمقراطية إداريًا وماليًا وفكرياً، وبشكل خاص تلك المؤسسات السيادية التي تكون عماد النظام الحاكم الاستبدادي وأداته الرئيسة في الانتهاكات، كالجيش والأجهزة الأمنية والسلطة القضائية وبذات الوقت الذي تكون فيه هذه المؤسسات محل عملٍ إصلاحي من العدالة الانتقالية ستكون هي أيضاً مرتكزاً أساسياً لإنجاح جهود العدالة في المرحلة الانتقالية [34].

32- ينظر جبر الضرر: ص 429

33- ينظر: المرجع السابق: ص 431

34- ينظر: العدالة الانتقالية في السياقات العربية: ص49، وآليات العدالة الانتقالية: ص 10

ث- العزل السياسي: وتسمى هذه الآلية أيضاً بالتطهير السياسي أو التحري والاستبعاد، وهي تنطلق من مقتضيات المنطق السليم بحيث لا يتاح للأشخاص الذين كانوا جزءاً من نظام استبدادي الاستمرار في الحياة السياسية في المرحلة التي تشهد جهوداً للتحول، لأنهم بكل بساطة مكمن خطر وليسوا فرصة وطاقة بشرية داعمة للتحول، وانطلاقاً مما سبق فإن العزل السياسي يعتبر عملية تطهير لمؤسسات الدولة ووقاية للحياة السياسية الديمقراطية من تلويثها بشخصيات من النظام الاستبدادي[35].

ج- حفظ الذاكرة الوطنية: تتجسد هذه العملية في إحياء أي واقعة أو حدث أو بيئة تعمل كآلية للتذكر، وتتضمن الكثير من الأساليب والأدوات كرسالة إلى الأجيال القادمة، كي لا تقع فيما وقعت فيه الأجيال السابقة ولا تعيش في ذات المأساة وتكابد ذات الانتهاكات، وتتعلق هذه الآلية بأحد المبادئ التي تحظى باحترام متزايد في الفقه الدولي وهو حق المعرفة، إذ يُشكل معرفة الشعب لتاريخ اضطهاده جزءاً من تراثه، ومن الواجب صيانة هذا التراث من خلال اتخاذ تدابير مناسبة، ولكي تقوم الدول بواجبها الكامل عليها حفظ الذاكرة الجماعية من النسيان احتياطاً من عمليات تحريف الوقائع أو عمليات نفيها وهذا ما يندرج تحت مبدأ واجب عدم النسيان، وتتم هذه الآلية من خلال التحري بتجميع القرائن والأدلة والبراهين والشهادات بخصوص الانتهاكات التي حصلت في الماضي وذلك من كافة المصادر المتنوعة؛ ومن ثم تحليلها في ضوء معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الحالة؛ وفي ضوء السياقات العامة أو الخاصة المرتبطة بها، ومن حيث آثارها المباشرة وغير المباشرة على الضحايا والمجتمع، ومن ثم توثيقها في إطار السجل التاريخي لماضي الانتهاكات حفاظا على ذاكرة الأفراد والجماعات وعلى الذاكرة الوطنية[36].

35- ينظر: آليات جبر الضرر: ص 10

36- ينظر: آليات جبر الضرر: ص 11

المبحث الثاني

نحو تحقيق عدالة انتقالية في سوريا (دراسة استشرافية)

ما زالت سورية عرضة لحرب كارثية منذ أكثر من اثني عشر عامًا، نجم عنها مقتل أكثر من مليوني شخص، واختفاء عشرات الآلاف في السجون ومراكز الاحتجاز إضافة إلى ما يزيد على سبعة ملايين شخص باتوا لاجئين في دول الجوار وأنحاء العالم كلها، وخمسة ملايين شخص يعيشون في مناطق محاصرة ومناطق يصعب الوصول إليها، فضلا الدمار الواسع الذي طال المدن والقرى والبلدات والبنية التحتية معظمها.

في نهاية الأمر سيتوقف النزاع المسلح في سورية، وسيتعين في حينها على السوريين البدء بعملية مصالحة وبناء طويلة وبالغة التعقيد، وقد تكون العدالة الانتقالية الطريقة المثلى للتعاطي مع معظم القضايا المطروحة، مع العلم أنها لن تكون كافية للأم الجراح وطي صفحة العداوات.

إن تطبيق العدالة الانتقالية في سورية، بعد سقوط النظام، ليس بالأمر اليسير؛ ذلكَ أن النظام وعصاباته الأمنية وميليشياته وحلفاءه من العصابات الطائفية والحرس الثوري الإيراني وقوات الاحتلال الروسي ارتكبوا عددًا خياليًا من الجرائم بحق الشعب السوري؛ ما أسفر عن تصدّع وتشرذم إنساني واجتماعي كبير، ليس من السهل جبره.

لذلك عنّد الحديث عن العدالة الانتقالية، لا بد من الحديث عن مرحلة انتقالية، يسود فيها القانون، وتتضّح فيها معالم نزاهة القضاء، بحيث يشعر كل مواطن في سورية بأنه ليس بحاجة إلى تحصيل حقوقه المهدورة أو الحفاظ على حقوقه بيده، وإنما هناك قضاء يحقق ذلك للجميع، فالناس سواسية أمام القانون وأمام القضاء، ونجاح الأولى

يتصل اتصالاً وثيقًا بالثانية[37].

ومن العوامل التي تجعل طريق تطبيق العدالة الانتقالية شائكًا ومحفوفًا بالصعوبات، طول الفترة التي تولى فيها حزب البعث السلطة في سورية؛ حيث حصلت انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، تمثّلت في المجازر المتنقلة في المكان على كامل الجغرافيا السورية، وطوال فترة الحكم الاستبدادي، وازدادت هذه الانتهاكات بصورة مهولة مع بداية الثورة السورية، وقد أثرت هذه المجازر والجرائم على اللحمة الوطنية، وتماسك بنية المجتمع السوري، لتغرس بذرة حب الانتقام لدى الضحايا وذويهم ومكوناتهم الاجتماعية والعرقية والدينية والطائفية[38].

وبالتالي لا مستقبل لسورية دون محاسبة من أجرم بحق الشعب، ولا تسوية سياسية دون تفكيك الدولة الأمنية، وكل ذلك تتولّاه العدالة الانتقالية.

لقد تنوّع إرث الانتهاكات في سوريا، بحيث طالت معظم أفراد ومكونات الشعب السوري، العرقية، والدينية، والثقافية، والاجتماعية. الأمر الذي يفرض على السوريين العمل على ابتداع مسار وفلسفة خاصة للعدالة الانتقالية، فحجم الانتهاكات من جهة، وحجم التحديات من جهة ثانية، يجعل من الواجب تصميم برامج متنوعة بآليات متعددة وأدوات مختلفة للوصول إلى النتائج المرجوة.

المطلب الأول: واقع انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

اتسم تاريخ سوريا خلال العقود الأربعة الماضية بثقافة الإفلات من العقاب. وكانت عناصر مهمة من هذه الثقافة برزت إلى الوجود قبل تولي حافظ الأسد السلطة، ففي ١٩٦٣، أعلنت حالة الطوارئ ولم تُرفَع إلا بعد اندلاع الثورة في عام ٢٠١١. ومنذ ١٩٦٣، تُحكّم سوريا بموجب قانون الأحكام العرفية الذي يجيز الانتهاكات ويحميها حيث يسمح القانون للجيش وقوات الأمن بالعمل خارج قواعد القانون المدني.

37- ينظر: العدالة الانتقالية في سوريا ضمانة للوصول إلى سلام مستدام: حبيب عيسى، المركز السوري للحقيقة.

38- نفسه.

وفي حال حصول مساءلة للجيش وقوات الأمن كان ذلك يتم أمام المحاكم العسكرية (السرية) فقط وبالإضافة إلى ذلك، قدّم المرسوم التشريعي ٥٤٩ للعام ١٩٦٩ حصانات واسعة لموظفي الدولة.

وبعد فترة من عدم الاستقرار، استولى حافظ الأسد على السلطة في سوريا في ١٩٧٠ من خلال سلسلة من الانقلابات العسكرية.

ولقد لفت مناخ عدم الاستقرار العسكري والسياسي الذي سيطر من خلاله على السلطة انتباهه بشدة إلى ضرورة تحقيق الأمن فبدأ حافظ الأسد فوراً عملية تعزيز مركزية السلطة واعادة تشكيل المؤسسات الحكومية لضمان موقعه. وكان من أبرز هذه التغييرات إنشاء جهاز أمني واسع قادر على العمل بشكل مستقل عن الجيش والشرطة من خلال الاعتماد على المعلومات الاستخبارية من شبكة واسعة من المخبرين وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الأسد لتأمين موقعه في السلطة، فقد زادت المعارضة الشعبية .لحكمه الاستبدادي المتنامي وخاصة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات حينها عقد حافظ الأسد العزم على مواجهة هذه المعارضة بعنف مفرط من خلال الاعتماد على الأجهزة الأمنية وفرق النخبة العسكرية التي تعمل بحصانة كاملة بموجب قانون الأحكام العرفية.

خلفت تلك المواجهات المسلحة مع المعارضين السياسيين للنظام، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين آلاف القتلى كما اختفى الآلاف في مراكز احتجاز حكومية سرية ومازال الآلاف من المختفين في عداد المفقودين إلى اليوم.

وقد انتهز الأسد هذه الفرصة للتخلص من جميع معارضيه السياسيين، كما شاع الاعتقال والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب.

ولعل الممارسات الأبرز دموية في تلك المرحلة هي لاعتقال والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب. ولعل الممارسات الأبرز دموية في تلك المرحلة هي المجازر التي قُتِل فيها الآلاف من المدنيين في مدينة حماه في شباط ١٩٨٢، وإعدام المئات من السجناء في تدمر في ٢٧ حزيران ١٩٨٠.

وقد شُـوِّهت سمعة المؤسسات القضائية والاسـتخبارية والأمنية التابعة لنظام الأسـد بسـبب الإفلات من العقاب الذي مكنها مـن ارتكاب الجرائم، سـواء قبل الصـراع الدائر في سـوريا أو خلالـه. ويصح هذا الأمـر خصوصاً بالنسـبة إلى الفـروع الأمنيـة الأربعة الرئيسـية وهي أجهزة الاسـتخبارات والجيـش، ووزارتـي الداخلية والدفاع، وإلـى حد ما، السـلطة القضائية. حيث قامـت هذه المؤسسـات إمـا بارتـكاب جرائم خطيـرة وانتهـاكات لحقوق الإنسـان أو شـجعت عليها وسـهلتها كمـا فشـلت تماماً في محاسـبة الجنـاة. الأمر الـذي أدى إلى تضاؤل الثقـة العامة بهذه المؤسسـات نتيجة الـدور الذي لعبتـه في الترويـج لثقافة الإفـلات من العقاب التي شـجعت علـى ارتـكاب انتهـاكات أثنـاء عهـدي الأسـد الأب والابن وخـلال الصراع الدائـر حالياً. هذه المؤشـرات توحي بأن هذه المؤسسـات سـتكون محوراً مهمـاً للعدالة الانتقاليـة. وفي حيـن أن هناك من دون شـك قدرة جميع قيمة داخل هذه المؤسسـات يجب تحديدها واسـتخدامها يـدل تواطؤها في الجرائـم الخطيرة وشـرعيتها المحدودة في أعين السـوريين على وجود حاجـة ملحة لإصـلاح كل هـذه المؤسسـات والبيئـة القانونية التـي كانت قـادرة علـى العمل فيهـا. وفـي ٢٠٠٨ قلّص المرسـوم التشـريعي ٦٩ أكثر ملاحقة مسـؤولي الشـرطة والأمن [39].

ورث بشـار الأسـد عـن والده فـي حزيـران ٢٠٠٠ دولـةً في حاجة ماسـة إلى الإصـلاح الأمر الـذي انتهزه ليبدأ رئاسـته بمجموعة من الوعـود الاصلاحية وبعـض المبادرات خلال ما سـمّي آنذاك بـ "ربيع دمشـق»، لكن ما لبثت أن تلاشـت هذه الوعـود وكان البديل حملة ضخمة لقمع النشـاط السياسـي والمدنـي. فتعثـرت الإصلاحات السياسـية وكانت الإصلاحـات الاقتصادية سـطحية إلى حد كبير وموجهـة لمصلحة نخبـة صغيرة من رجـال الأعمال القادرين علـى إثراء أنفسـهم مقابل الولاء.

كان الاحتجـاز التعسـفي وإبقاء السـجناء في مراكز الاحتجاز أو السـجن من دون محاكمـة أو أحـكام وتعذيبهـم يعد مـن الميـزات الجوهريـة للنظام

39- ينظر: العدالة الانتقالية في سوريا: ص 56

السـوري في ظل حافظ وبشـار الأسـد.
قدرت مجموعات سـورية لحقوق الإنسـان أن عدد المعتقلين السياسيين بعد عـام ٢٠٠٠ قد تراوح بيـن ٥٠٠ وألف معتقل.
كمـا أن ضبابيـة الخطـوط الحمـراء خصوصـاً فـي النسـخة السـورية من «الحـرب» علـى «الإرهاب»، قد سـاهمت في افـراغ المجتمع السـوري من السياسة..
عانى الاقتصاد السـوري قبـل الثورة، من انخفاض مسـتويات النمو وارتفاع مسـتويات البطالـة، خصوصـاً بيـن الشـباب. وسـاهمت هـذه العوامل فـي ارتفاع معـدلات الفقـر والجريمة في كثير مـن المجتمعات السـورية. لكن عدم المسـاواة السياسـية والاقتصاديـة كان الضرر الأكبـر الذي كان ينمـو في ظل حكم بشـار الأسـد. ففيما كان عـدد الفقراء السـوريين في ارتفـاع كانت النخب المرئية بشـكل متزايد تـزداد ثراءً وفاقمـت الخصخصة الانتقائيـة لموارد الدولة البطالـة من جهة، لكنها سـاهمت بإثراء مجموعة مختـارة من الأفـراد الموالين للنظام من جهـة ثانية.
لذلـك، يمكـن أن تشـمل العدالـة الانتقالية الجهـود المبذولة لاسـترداد الأصـول المملوكـة للدولـة ومقاضـاة مرتبـي جرائـم مالية خطيـرة. لكن الأوضـاع الاقتصاديـة في سـوريا تضع قيـوداً على المـوارد المتاحـة، الأمر الذي قـد يؤثر حتـى فـي إمكانيات قيـام عمليـة العدالـة الانتقالية.
هنـاك اتفاق دولـي واضح على حقيقـة أن جرائم مـن أكثر الأنـواع خطورة ارتُكبـت في سـوريا. وقـد أبلغت وكيلـة الأمين العـام للأمـم المتحدة لين باسـكو أعضـاء مجلس الأمـن في الأمـم المتحـدة أن مصادر في سـوريا كانـت تبلغ باسـتمرار عن اسـتخدام نيران المدفعيـة ضد المدنييـن العزل وحمـلات اعتقـال من المنـازل وأماكن العمـل، وإطلاق النار علـى عاملين في المجـال الطبي يحاولون مسـاعدة الجرحى وغارات على المستشـفيات والمسـتوصفات والمسـاجد، وتدمير متعمد للإمدادات الطبية، واعتقالات لأفـراد فـي الخدمـات الطبيـة» وتوضـح مقابلات مـع منشـقين ووثائق مضبوطـة أن ثمـة أدلة على المسـؤولية المباشـرة والقيادية وصلت إلى رأس نظام الأسـد، بمـا في ذلك رؤسـاء وكالات الاسـتخبارات السـورية

وبشار الأسد نفسه.[40]

فـ«هيومن رايتس ووتش»، مثلًا، ذكرت أن الحكومة السورية تقصف منذ حزيران ٢٠١٢، وفي شكل منهجي المدن والبلدات والقرى في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة من الجو باستخدام طائرات هليكوبتر ومقاتلات وقدروا أن هذه الهجمات أسفرت عن أكثر من ٤٣٠٠ ضحية ودمرت مقداراً كبيراً من الممتلكات الخاصة والبنية التحتية.

وتشير التقارير إلى أن ٥٩ على الأقل من الهجمات إما استهدفت عمداً السكان المدنيين، أو كانت عشوائية بمعنى أنها فشلت في تمييز المدنيين عن المقاتلين الأعداء.

وتشير التقارير إلى أن ٥٩ على الأقل من الهجمات إما استهدفت عمداً السكان المدنيين، أو كانت عشوائية أنها فشلت في تمييز المدنيين عن المقاتلين الأعداء. ودُعِمت هذه النتائج عن طريق مقابلات مع منشقين والإشارة إلى أنواع الذخائر المستخدمة (بما في ذلك الأسلحة العشوائية مثل القنابل العنقودية) وطبيعة الأهداف التي ضربت وأبرزها المستشفيات والمخابز حين تكون أمامها طوابير طويلة، وفي غياب أهداف عسكرية مشروعة قريبة.

وتشير التحقيقات أيضاً وبشكل متزايد إلى استخدام أشكال الذخائر بما فيها الذخائر العنقودية والقنابل الحارقة في سوريا بطريقة قد تشكل جريمة. وسوريا ليست طرفاً في الاتفاقية حول الذخائر العنقودية التي تحظر استخدام مثل هذه الذخائر منذ ١ آب ٢٠١٠، ولا اتفاقية عام ١٩٨٠ في شأن الأسلحة التقليدية والتي تتضمن البروتوكول المتعلق بالأسلحة الحارقة. ومع ذلك، قد تقدّم هذه الذخائر أدلة تدعم القضية القائلة إن الهجوم كان عشوائياً أو أن تدابير كافية لحماية السكان المدنيين لم تُتخذ.. وكما تشير التقارير بشكل متزايد إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت في سوريا في أواخر ٢٠١٢ أو أوائل ٢٠١٣.

وسوريا ليست طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تحظر استخدام

40- العدالة الانتقالية: ص 66

أسلحة مثل هذه منذ ٢٩ نيسان ١٩٩٧. ذلك، يُعتقد أن الحظر المفروض على استخدام أسلحة مثل هذه هو في كثير من الحالات مندرج تحت القانون الدولي العرفي، وهو ملزم لسوريا.

وإلى جانب الجرائم التي قد تمثلها حالات وفاة معينة، يجب ملاحظة أن عمليات القتل المدنية والعسكرية كلها تمثل خسارة لشخص ما.

فأسر أولئك الذين قُتِلوا في صورة غير قانونية سيطالبون من دون شك ببذل جهود لتحديد مرتكبي هذه الجرائم ومحاسبتهم، لكن أسر القتلى بطرق أخرى سيطالبون عملية العدالة الانتقالية بالاعتراف بخسارتهم فتضحيات أولئك الذين ماتوا كمقاتلين خلال الدفاع عن مجتمعاتهم يجب أن تلقى تقديرًا وتعويضًا.

الاحتجاز التعسفي في سوريا.

كما أن الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والوفاة في الحجز منذ الأيام الأولى للاحتجاجات المناهضة للحكومة في سوريا، ردت الحكومة باعتقالات تعسفية لعشرات الآلاف من المدنيين. وأطلق سراح الكثير، لكن الآلاف لا يزالون رهن الاحتجاز من دون تهمة أو محاكمة. واعتباراً من ٩ أيار ٢٠١٣، وثّق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا ٣٧ ألفاً و٨٨٧ اعتقالًا، لكن هناك بالتأكيد الكثير من الاعتقالات غير الموثقة. وسيكون مهماً النظر - وعلى وجه السرعة فيما إذا كان من الممكن وصف أي من هذه الاعتقالات بأنه جريمة بموجب القانون السوري، وما إذا كان يتعارض مع المتطلبات القانونية الدولية بمعاملة المعتقلين. لكن من الواضح أيضاً أن الاحتجاز في سوريا يترافق في الأغلب مع سوء المعاملة، بما في ذلك من الضرب والتعذيب، والذي يؤدي أحياناً إلى الموت. تتم إدارة مراكز الاحتجاز أساساً من قبل أربعة مراكز رئيسية للاستخبارات السورية: وزارة الاستخبارات العسكرية، ومديرية الأمن السياسي ومديرية الاستخبارات العامة، ومديرية الاستخبارات الجوية. وهي معروفة في شكل جماعي باسم المخابرات.

ويواصل الصحفيون السوريون وجماعات حقوق الإنسان توثيق

الانتهاكات في مراكز الاحتجاز هذه والإبلاغ عنها بناء على مقابلات مع سجناء سابقين وأسرهم وشهود ومنشقين.
وبناءً على شهادات من معتقلين سابقين ومنشقين لاحظت العديد من المنظمات السورية والدولية أن الاكتظاظ والظروف في مراكز احتجاز معينة قد ترقى إلى سوء المعاملة وفي بعض الحالات التعذيب. وتفيد تقارير بأن الزنزانات مزدحمة بشدة، وأن المساعدات الطبية ممنوعة على الأغلب، وتكون وجبات الطعام والمياه غير مناسبة، وكذلك المرافق الصحية. ويبدو أن استخدام التعذيب واسع النطاق استناداً إلى شهادة من معتقلين سابقين ومنشقين، وشملت الاعتداء الجنسي والتهديد بالاعتداء الجنسي.[41]

حالات الاختفاء القسري

يعود تاريخ حالات الاختفاء القسري الكبرى في سوريا إلى أواخر السبعينيات خلال حكم حافظ الأسد. فالحكومة استخدمت القوات المسلحة لوقف المقاومة السياسية المسلحة التي قادتها حركة الإخوان المسلمين بين ١٩٧٩ و١٩٨٢. واستُدرج العديد من المدنيين إلى النزاع. وكانت الإعدامات الميدانية وإعدامات من دون محاكمات عادلة تحدث بشكل منتظم. ولا يوجد عدد دقيق للمدنيين الذين لا يزالون في عداد المفقودين منذ ذلك الحين، لكن تم تقدير العدد من قبل نشطاء بسبعة آلاف ولا تزال حالة عديد منهم مجهولة من قبل أسرهم..
ولا يزال الاختفاء القسري أحد الانتهاكات المستمرة التي يقوم بها النظام السوري، خصوصاً بعد بداية الانتفاضة. فاعتباراً من ٢٧ أيار ٢٠١٣، وثق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا أكثر من ألف و٤٠٨ حالات. وأصبحت الاعتقالات التعسفية أداة مهمة لدى فروع الأمن والتي تبقي عادة مكان احتجاز المعتقلين وسببه مجهولًا ولا تزال عديد من العائلات لا يعرفون ما إذا كان أحباؤهم المختفين أحياء أو أموات. وسيكون تحديد المفقودين

41- العدالة الانتقالية: ص 69.

كلية الشريعة والقانون
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

وعودتهم، سواء كانوا أحياء أو أمواتاً، هدفاً مهماً لأسر معظم الضحايا[42].

المطلب الأول: جهود المجتمع الدولي لتحقيق العدالة الانتقالية في سوريا

في سياق الحديث عن الاستقرار والهدوء في سوريا، ورد الحديث عن العدالة الانتقالية وبعض عناصرها في بيان جنيف ٢٠١٢، والتي نصت الفقرة العاشرة منه: الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية، ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع، ومن اللازم أيضا اعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو رد الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو[43].

في حين خلا القرار رقم ٢٢٥٤ من التعرض لموضوع العدالة الانتقالية في سوريا الا من خلال النص على ضرورة اتخاذ إجراءات لحل الأزمة في سوريا من خلال إطلاق عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، ولكن لا يمكن اجراء هذه العملية السياسية الشاملة الا من خلال العبور من بوابة العدالة الانتقالية.

كما أنشأت الأمم المتحدة العديد من أدوات تقصي الحقائق ومنحتها تفويضا بجمع الأدلة التي يمكن استخدامها في الملاحقات الجنائية، كما شهدنا ملاحقات قضائية عالمية بشكل متنامي فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني[44].

كما أنشأ مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة الى سوريا، غرفة دعم للمجتمع المدني في كانون الثاني ٢٠١٦، كمنصة لضمان عملية سياسية شاملة من خلال التشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ومن خلال غرفة دعم المجتمع المدني، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تلتقي وتتفاعل وتتبادل

42- العدالة الانتقالية : ص 87.

43- سوريا: العدالة الانتقالية ضمانة للوصول إلى سلام مستدام، من موقع سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

44- ثغرات توثيق انتهاكات حقوق الانسان في سوريا وسبل معالجتها، مقالة منشورة على الموقع المحدد.

الأفـكار فيما بينها، مع مكتـب المبعوث الخاص، والجهـات الفاعلة المعنية فـي الأمم المتحـدة، فضلا عن أصحـاب المصلحـة الدوليين [45].

المطلـب الثاني: الجهود السـورية في مجال العدالـة الانتقالية في سوريا

قبـل انـدلاع الثـورة فـي سـوريا ٢٠١١، بدأ فريـقٌ مـن السـوريين ينظمون أنفسـهم في منظمـات غير حكوميـة مختصة بقضيـة العدالـة الانتقالية، وقـد طرحـت الفكـرة فـي وثيقـة العهـد الوطنـي التـي أقرهـا مؤتمـر المعارضة السـورية المنعقـد تحت رعاية جامعـة الدول العربيـة بالقاهرة بتاريـخ: ٣ تموز/يوليـو/٢٠١٢، والتي دعت إلى تشـكيل هيئة عامّة للمحاسـبة والمصالحـة الوطنيّة.

واعتبرت وثيقة القاهـرة أن بداية المرحلة الانتقالية تبدأ من مرحلة أسـقاط نظام الأسـد وتنتهي عند انتخاب مجلس تشـريعي حر على أسـاس دستور دائـم للبلاد، وقدمـت الوثيقة مجموعة مـن الاقتراحات فيمـا يتعلق بإدارة المرحلـة الانتقالية من خلال خمسـة محاور تبـدأ من المرجعية السياسـية والقانونية، والمؤسسـة العسـكرية والأمـن، والعدالـة الانتقالية، وإصلاح الوضع الاقتصـادي والاجتماعي [46].

كما تم تشـكيل مجموعات تنسـيق هدفت إلى صياغة رؤيـة وطنية للعدالة الانتقالية في سـوريا والبدء بعملية تشـاور واسعة لإشـراك السكان على نطاق أوسـع في عملية العدالة الانتقالية وتشـجيع الضحايا وعائلاتهم على تنظيم أنفسـهم فـي منظمات جمعيـات الضحايـا واصلت هـذه الجهات التفكيـر فـي مفاهيـم وآليات العدالـة الانتقاليـة، وقد تركـزت جهود هذه المنظمات فـي توثيق الانتهـاكات والشـهادات، حيث كانت هـذه الوثائق ضروريـة لإبـراز معانـاة الضحايـا ومطالبـات العدالـة والمسـاءلة الخاصة بهـم، كما كانت هنـاك جهـود التقاضي الجنائـي التي تسـعى للوقوف في وجـه الإفلات من العقـاب، حيث نتجت عنهـا مبادرات الملاحقـة القضائية

45- سوريا: العدالة الانتقالية ضمانة للوصول إلى سلام مستدام، موقع سابق.

46- وثائق القاهرة: الرؤية السياسية المشتركة، من موقع مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط.

المتعـددة بموجب مبـدأ الولاية القضائيـة العالمية – وكذلك أشـكال أخرى من الولايـة القضائية خارج الإقليـم – للمحاكم المحلية في عـدد من البلدان التي تسـتضيف لاجئين سـوريين بمقاضـاة الجرائم المرتكبة في سـوريا[47]. وقـد خلـق هـذا دافـع لجهـود العدالـة الجنائيـة الدوليـة، كذلـك لجـأت مجموعـات الضحايـا والجهـات الفاعلـة الأخرى فـي المجتمـع المدني إلى البحـث عـن الحقيقـة فـي محاولـة لمعالجـة أزمـة عشـرات الآلاف من الأشـخاص المختفين قسـريًا والمفقودين في سـوريا، والتي قادت مناهج جديـدة ومبتكـرة تجـاه العدالة.

المطلـب الثالث: التحديـات والعقبات في تطبيـق العدالة الانتقالية في سوريا

إن إطـلاق عملية العدالـة الانتقالية في سـوريا من أصعـب وأعقد الأمور التـي سـتواجه المجتمع السـوري بعـد انتهاء الحـرب، إذ لا يمكـن لاحد أن يتحدث باسـم الضحايـا أو ينطق باسـمهم، وقضية تحقيق العدالة بالنسـبة لكثير من اسـر الضحايا لا تسـامح معها ولا التفاف أو تهاون فيها، و اذا أخذ بعيـن الاعتبار الانهيار الكامل لمؤسسـات الدولة السـورية كمؤسسـات ذات مصداقيـة لـدى العديد مـن المواطنين السـوريين يتضـح حجم الأذى الفـادح الـذي لحق علـى سـبيل المثال بجهـاز القضـاء وبدوره فـي الحياة العامـة في سـوريا، وعليـه فلن يكـون النظـام القضائي معـدا أو مهيأ أو حتـى قادرا علـى اطلاق عمليـة المحاسـبة الضروريـة التي ينشـدها أهالي الضحايا[48].

وتعـد من أهـم العقبات التـي سـتواجه الوصول إلـى مرحلـة انتقالية في سـوريا أيضا هـي وجود عـدة جهات دوليـة وإقليميـة متورطة فـي النزاع السوري وتسـببت في انتهاكات جسـيمة بحق المواطنين في سوريا، حيث لـم يعد ارتـكاب الجرائم الخطرة مقتصـراً على القوات العسـكرية والأجهزة الأمنيـة التابعة للنظام السـوري فقط بـل أصبحت عدة أطراف مشـتركة

47- العدالة الانتقالية في سوريا ضمانة للوصول إلى سلام مستدام: حبيب عيسى.

48- جدل العدالة الانتقالية في سوريا، مقال منشور على الموقع المحدد للدكتور رضوان زيادة.

في ارتكاب العديد من الانتهاكات.٠ كقوات الاحتلال الروسي، وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقوات الحرس الثوري الإيراني مع جميع الميليشيات العراقية، جميعها مارست وتمارس صور العنف المختلفة بحق السوريين، وقد ارتكبت هذه الجهات جملة من الانتهاكات ضد حقوق الإنسان.

- إن الوعي المحدود بالعدالة الانتقالية كمفهوم يعد من أهم التحديات للعدالة لتطبيق العدالة الانتقالية في سوريا، وقد تكون العدالة الانتقالية غير معروفة تماما، أو قد يخلط بينها وبين مفاهيم أخرى، كمفهوم العدالة الجنائية، وقد ينظر اليها باعتبارها محاولة من محاولات عدالة المنتصر أو تدخلا دوليا غير مرغوبا في مرحلة العدالة الانتقالية السورية، فمع الملايين من النازحين والمشردين سيكون هناك رغبة منطقية في تكريس كل الموارد لإعادة بناء الممتلكات وانعاش الاقتصاد وخلق المؤسسات القادرة على ضمان الامن وتحسين العيش[49] .

لذلك لا بد من الإجابة على أسئلة معينة، فما هو مقدار الفهم الجيد للعدالة الانتقالية في سوريا؟ أين توجد فجوات أو قيود في الفهم؟ وماذا يمكن عمله للتعامل مع المجتمعات التي لا تدرك المفهوم.

- وكما هناك أطراف متورطة في الصراع المسلح في سوريا، هناك أطراف تتدخل في العملية الدستورية في سوريا حيث تضع شروط وفيتو على حضور جهات وعدم مشاركات جهات أخرى، حيث أن رسم شكل العدالة الانتقالية المرجوة في سوريا ليس فقط في يد السوريين وإنما في يد الأطراف المتورطة في الازمة السورية بشكل أساس هذا الوضع يحيلنا إلى التساؤل حول القدرة الفعلية في تطبيق جميع عناصر العدالة الانتقالية على جميع أطراف النزاع ومحاسبة مختلف الجرائم المرتكبة في سوريا؟![50]

- باستثناء عدد قليل من الجمعيات الخيرية الدينية، كانت ثقافة المجتمع

49- العدالة الانتقالية في سوريا، مؤسسة دولتي ولا سلام دون عدالة، بدون طبعة وتاريخ، ص64.

50- العدالة الانتقالية في سوريا ضمانة للوصول إلى سلام مستدام: حبيب عيسى

المدني في سوريا مظلومة بشدة من نظام أل الأسد، ونتيجة لذلك ثمة تجربة قليلة نسبيا للعمل المنظم للمجتمع المدني في سوريا، على الرغم من أن هذه التجربة ازدادت عمقا بعد بداية الثورة السورية، ومع التجربة المحدودة هناك خطر يتمثل في أن مساهمة المجتمع المدني قد تكون غير فاعلة ومنسقة على نحو رديء، ما يؤدي رسائل متضاربة وازدواجية مسرفة في الجهد، كما ثمة خطر المنافسة بين المنظمات الناشئة مما يحد قدرتها على التعاون في السعي وراء القضايا المشتركة [51]

بالتأكيد إن حجر الأساس في عملية الانتقال في سوريا، هي الإرادة السياسية، والتي تتحقق إما عبر توافق وطني داخلي وعملية مصالحة وطنية، أو تفرض هذه الإرادة من المجتمع الدولي وعبر الدول الفاعلة والمؤثرة، وهناك مع الأسف غياب لهذه الإرادة سواء على المستوى المحلي بين الأطراف المتنازعة أو عند الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة في السياق السوري.

من جهةٍ أخرى فانعدام الثقة بالمؤسسات الوطنية السورية يشكل عائقاً أمام العدالة الانتقالية وأمام الوصول إلى عقد اجتماعي جامع، الذي هو يفترض أن يمثل مجموع إرادات السوريين بالعيش المشترك، وفق قواعد تحقق تطلعاتهم وتنظم سبل حياتهم. وتتجسد هذه الإرادة في الدستور، فبدون نصوص دستورية واضحة، لا يمكن أن يحوز أي مسار للعدالة الانتقالية الشرعيةَ والقبول.

ومن العقبات أيضًا تركيبة وصلاحيات المؤسسات والهيئات الضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان والتي كانت شريكة في قتل وتهجير السوريين، مثل المؤسسات الأمنية (الشرطة والجيش)، وكذلك الجهاز القضائي الذي كان شريكا في القمع وانتهاكات حقوق الإنسان عبر منح منفذيها الغطاء القانوني أو المشاركة الفعلية فيها.

كما أن أبرز التحديات التي سوف تواجه السوريون هي تشكيل لجان

51- العدالة الانتقالية في سوريا، مرجع سابق، ص65.

الحقيقة وقدرتها على التوثيق والبحث والتحقيق، في الكشف عن مصير آلاف القتلى أو المختفين قسراً أو المعتقلين، وذلك لأسباب عديدة منها اختلاف الجهات المسيطرة على المنطقة على مدار الأزمة في سوريا، أو نتيجة غياب الأدلة والوثائق والشهود، أو نتيجة النزوح واللجوء لكثير من الضحايا وذوي الضحايا في دول العالم.

- يضاف إلى هذه التحديات برامج جبر الضرر والموارد المالية والمادية المخصصة لذلك.

ولا بد من الإشارة الى الانقسامات المجتمعية ابان الثورة التي أدت الى تفاقم التوترات العرقية والطائفية القائمة، وتعميق الانقسامات الاجتماعية الراسخة بالفعل، وانعدام الثقة، وتمثل؟ هذه الانقسامات تحديا كبير للعملية الوطنية للعدالة الانتقالية، فقد ينظر لها بطريقة متناقضة من قبل بعض الطوائف أو أنها محاولة لزيادة الانقسام المجتمعي، لذلك سيكون هذا من أخطر التحديات للعدالة الانتقالية في سوريا[52].

المطلب الرابع: مميزات وسمات العدالة الانتقالية في الحالة السورية.

حققت تجربة العدالة الانتقالية في سوريا نقلة نوعيّة في تاريخ العدالة الانتقالية العالمي وفي طريقة تحقيقها.

ومن أبرز مزايا العدالة الانتقالية في سوريا أن[53]:

1. إجراءات العدالة الانتقالية بدأت في خضم الأزمة لا بعد انتهائها فما زالت الجرائم مستمرة والأدلة متوفّرة بكثرة. بفضل حركة توثيق مذهلة. ولهذا الأمر أهمية، لأنه على مر التاريخ، تعرّضت عمليات العدالة الانتقالية للتأخير واختفت الأدلة أو أحفيت أو أتلفت ومات الضحايا والشهود أو انتقلوا للعيش في مكان آخر، مما يجعل الحصول على ذكرى مفصلة بالكامل مستحيلًا. علاوة على ذلك الفترة الزمنية

52- العدالة الانتقالية في سوريا، مرجع سابق، ص63.

53- العدالة الانتقالية وآفاق تطبيقها في سوريا: ذا نوس درويش، 30 تشرين 2023م

الطويلة التي تستلزمها هذه العمليات تُجرّد تطبيق العدالة جدواه ومنفعته للضحايا وغيرهم. وأحياناً كان المجرمون بحدّ ذاتهم جزءاً من آليات العدالة الانتقالية. ويبرز هذا عند حصوله الاستهزاء والاستخفاف الكبيرين بقيمة العدالة.

2. ومن المزايا البارزة الأخرى في القضية السورية أنّ عملية العدالة الانتقالية أطلقت بإرادة الضحايا أنفسهم وبقرار منهم. ويجعل هذا القضية السورية مختلفة. من القضايا الأخرى التي بدأت بقرار دولي أو بقرار الحدثة دول نتيجة فوز أو تسوية عن الكثير من القضايا الأخرى التي بدأت بقرار دولي أو بقرار اتخذته دول نتيجة فوز أو تسويه أو اتفاق. لهذا السبب تأثير السياسة على عمليات العدالة الانتقالية وعلى وجهتها محدود، إن لم يكن معدوماً. في الواقع، ستجري عمليات العدالة على الأرجح بدون رضا السياسيين وبعكس مشيئتهم. في السابق، حدّدت إرادة الدول مسارات العدالة الانتقالية ونتائجها وحدودها، بينما يتخطّى ما تم تحقيقه في الوضع السوري أي حدود أو قيود تعرضها الدولة.

3. في سوريا، العدالة نفسها هي التي ترسم الحدود وتفرض نفسها على السياسة والسياسيين وتطرح الحلول المتوقعة للأزمة. ويشمل ذلك الحؤول دون أن يصبح المحرمون جزءاً من أي عملية سياسية أو من المستقبل. بعبارة أخرى من كان جزءاً من المشكلة لن يكون جزءاً من الحلّ. ويتعارض ذلك مع تجارب العدالة الانتقالية السابقة التي حدد فيها السياسيون. وفي بعض الأحيان المحرمون أنفسهم، حدود العدالة ودورها ومسيرتها وشملت العملية حتى الآن إصدار الإنتربول مذكرات توقيف دولية بحق مجرمين لا يزالون يجرون مهامهم في مناصب رفيعة المستوى في هيكلية السلطة العسكرية والأمنية السورية. وشملت العملية أيضاً محاكمة علنية لشخصيات مرموقة متهمة بجرائم ضد الإنسانية، وتحري المحاكمة ليس بصفتهم أفراداً مدعى عليهم فحسب بل كجزء من منظومة إجرامية تتستر تحت ستار دولة ونظام ومسؤولين.

المطلب الخامس: عوائق في طريق العدالة الانتقالية في سوريا.[54]

1. الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإخفاء القسري والاعتقال التعسفي وغياب دولة القانون
2. غياب التصور الشامل والمتكامل للعدالة الانتقالية. التشتت في تنظيم العدالة وما تحتاجه من قوانين وقرارات وتغيير بالهياكل السياسية
3. عدم وجود إرادة سياسية للوصول للمرحلة الانتقالية والتي يمكن أن تسمح باستبعاد السلطة المسيطرة حالياوالمرتبطة بالجرائم والفساد
4. عدم وجود وصف تقني للجرائم المرتكبة وتحديد المجرمين لأنصاف المظلومين. عدم وجود إرادة دولية للوصول للانتقال السياسي فساد المؤسسات القضائية الحالية وتعددها الاحتكام لسياسة الأقوى واستمرار دوامة العنف ما يزيد شرذمة المجتمع ولا يسمح بوجود رغبة في تحقق الهدوء والسلام، ومحاكمة منتهكي حقوق الإنسان.
5. ضعف منظمات المجتمع المدني، بسبب حصر عمل المنظمات بالسلطات وحزب البعث وهشاشة وحداثة تجارب التي تشكلت بعد عام ٢٠١١.

المطلب السادس: آليات تتعلق بتحقيق العدالة الانتقالية في سو ر ية

يجري تحقيق العدالة الانتقالية في بلد ما عن طريق عاملين إما داخلي أو خارجي، فداخليا يلزم وجود إرادة سياسية جادة في سبيل تحقيق العدالة الانتقالية تلغي الحسابات السياسية لصالح التأسيس لدولة الحق والقانون، ووفقا لطبيعة النظام السوري الذي ما زال يدمر البلاد و يعتاش على قتل السوريين من المستبعد جدا أن يكون هناك إرادة سياسية حقيقية لتحقيق العدالة الانتقالية من خلال سلسلة إجراءات يقوم بها النظام نفسه، أما العامل الدولي وهو الذي يجب أن يتحقق لغياب الإرادة

54- المركز الصحفي السوري:9-4-2021م

السياسية للنظام فيمكن تحقيق العدالة الانتقالية من خلال إنشاء المحاكم الخاصة التي تضطلع بالمتابعات القضائية ضد الضالعين في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم التعذيب والابادة[55].

تعتمد العدالة الانتقالية كما مرَّ معنا على مجموعة آليات منها آليات قضائية لملاحقة مرتكبي الجرائم الخطرة ومحاكمتهم لأنهم يتحملون مسؤولية جنائية شخصية فردية عن أفعالهم الإجرامية، وآليات غير قضائية داعمة للآليات القضائية ومكملة لها، كلجان الحقيقة والمصالحة، ولجان تقصي الحقائق جبر الضرر وتعويض الضحايا إصلاح المؤسسات، وإحياء ذكرى الضحايا.

إن العدالة الانتقالية هي عملية ضرورية وذات أهمية خاصة بالنسبة إلى سورية ويعود القرار بشأن شكل هذه العملية إلى السوريين أنفسهم. ومن أجل تحقيق عملية عدالة انتقالية ناجحة، ومثمرة يجب على السوريين مراعاة عدد من الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي بشأن مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فقسوة الحرب في سورية وما يميزها من أفعال همجية وتمادي المتحاربين في الاستخدام المفرط للقوة وارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق السكان يستدعي إعطاء الآليات القضائية دورًا مفصليًا في سياق عملية العدالة الانتقالية وضمان وضع الأسس الكفيلة بالملاحقة الجنائية لمرتكبي هذه الجرائم والحيلولة دون افلاتهم من العقاب[56].

من آليات العدالة الانتقالية في سوريا ما يلي[57]:

1- ضمان عدم ضياع الوثائق مادياً وقانونياً، أي حماية قيمتها القانونيّة من كافّة المشاكل التي يمكن أن تفقدها المصداقيّة أمام المحاكم بكافة أشكالها، كالانقطاع في «سلسلة الحيازة»، أو بيع بالوثائق. إنّ البدء بالمشاركة الاجتماعيّة في بناء العدالة الانتقاليّة يمكن أن يتم عبر عدّة وسائل: مثل بناء لجان الحقيقة والمصالحة في المحافظات بمشاركة

55- ما هو الطريق للوصول الى العدالة الانتقالية في سوريا، الحركة السياسية النسوية السورية.

56- ينظر: عدالة انتقالية أم سياسة انتقالية. أسس العدالة الانتقالية في سورية: نزار أيوب، ص 62

57- ينظر: عدالة انتقالية أم سياسة انتقالية. أسس العدالة الانتقالية في سورية: نزار أيوب، ص 71

القوى المحليّة الفاعلة، كالمجالس المحليّة والقوى الثوريّة والسياسيّة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، أو رجال الدين والشخصيات الوطنية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. وحتى لو لم توفي هذه اللجان بالأشكال القانونيّة الاعتياديّة لتشكيلها، إلا أنها ستكون عاملًا مساعداً في بناء استراتيجية وطنيّة للعدالة الانتقالية تنطلق من النظرة المحليّة لهذه الاستراتيجيّة، وتجمّع هذه الأجزاء المحليّة في حالة وطنيّة عامة. كما أنّ آفاق تطبيق العدالة الانتقاليّة يتعلّق بمدى تقبّل المجتمع السوري للمفاهيم المتعلّقة به بشكل أساسي [58].

2- إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بسورية.

تعد المحاكم الجنائية الدولية الخاصة إحدى الأدوات الفاعلة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الخطرة كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة، وقد تشكلت عدة محاكم دولية خاصة للنظر في أعمال القتل التي ارتكبت خلال النزاع كالمحكمة الخاصة بالجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا وتيمور الشرقية وسيراليون وكمبوديا ولبنان وتتميز المحاكم الجنائية الخاصة بأنها طبيعة موقتة، وتقتصر ولايتها في النظر في أنواع محددة من الجرائم المرتكبة إبان النزاع أو النظر في جريمة محددة كجريمة قتل رفيق الحريري.

ويعطي ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الدولي صلاحية إنشاء المحاكم الخاصة، الأمر الذي أتاح إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة بمقتضى القرار رقم (٨٠٨) لعام ١٩٩٣، التي أوكلت إليها مهمة النظر في الانتهاكات الجسيمة على أراضي يوغسلافيا السابقة ومحاكمة مرتكبيها. كذلك الأمر فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا وفقًا لقرار رقم (٩٥٥) لعام ١٩٩٤، فقد أوكلت إليها مهمة تولى إجراءات التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ارتكبت في رواندا ومحاكمة مرتكبيها. ومؤخرًا شهدنا إقامة المحكمة الخاصة بلبنان بموجب القرار رقم ١٦٤٤؛

58- العدالة الانتقالية وأفاق تطبيقها في سوريا، المركز السوري للعدالة الانتقالية.

المحاكمة الأشخاص المتهمين بتنفيذ اعتداء ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥ الذي أدى إلى مقتل ٢٢ شخصا بمن فيهم رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يجوز لمجلس الأمن إعمال صلاحياته وإنشاء محكمة جنائية خاصة بسورية للنظر في الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها أطراف النزاع، ومحاكمة مرتكبيها، ولكن لإصدار قرار بهذا الشأن، يتعين توافر إرادة دولية.

3- محكمة الجنايات الدولية.

تمثل محكمة الجنايات الدولية الأداة الأكثر فاعلية لمساءلة مرتكبي الانتهاكات الخطرة في سورية، ونظرًا إلى أن سورية ليست دولة طرفًا في المحكمة لعدم مصادقتها على نظامها فإن تفعيل ولاية المحكمة في هذه الحالة منوط أيضًا بقرار يتخذه مجلس الأمن.

وللمحكمة صلاحية النظر في جريمة الإبادة الجماعية الجرائم ضد الإنسانية جرائم الحرب وجريمة العدوان، ولكي تمارس المحكمة اختصاصها في حالة سورية، يتعين أن تحال الجريمة من دولة طرف، أو أن يتصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق المتحدة، فيحيل الحالة السورية الى مدعي عام المحكمة، ويطلب منه فتح تحقيق بموجب النظام الأساس المادة ١٣ من المحكمة، ويطلب منه فتح تحقيق بموجب المادة ١٣ من النظام الأساس. استخدم مجلس الأمن هذه الصلاحية الممنوحة له بمواجهة السودان في إثر تسلمه تقرير لجنة التحقيق التي ألفها بمقتضى القرار رقم ١٥٦٤ للتحقيق في الأوضاع في دارفور، فقرر المجلس بعد استلامه تقرير اللجنة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ إحالة الوضع في دارفور على محكمة الجنايات الدولية التي قبلت بدورها هذه الإحالة من خلال إعلان مدعي عام المحكمة آنذاك الشروع في التحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور.

4- تأسيس دستوري للعدالة الانتقالية.

إن البحث في موضوع العدالة الانتقالية في سورية لابد أن يعالج مسائل دقيقة ومهمة تتعلق بتحديات هذه المرحلة الانتقالية وكيفية تحقيق

العدالة فيها إلى جانب التسامح، وجبر الضرر والمحاسبة والعقاب، وهو ما يفرض وجود عدالة دستورية تؤسس لقضاء عادل يؤدي إلى عدالة انتقالية في سورية، ولعل الخطوة الأكثر أهمية في بداية المرحلة الانتقالية تتمثل في التأسيس الدستوري المؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بطريق إصدار إعلان دستوري موقت، ينتخب على أساسه مجلس تأسيسي لإنجاز بند واحد وحيد هو وضع دستور عصري للبلاد [59].

5- معالجة الوضع الاقتصادي وإعادة الاستقرار.

لا يمكن أن تتحقق العدالة الانتقالية ويشعر أبناء أفراد هذا الشعب بالعدالة دون أن يكونوا في بيوتهم أمنين في بلادهم، لذلك لا بد من:

- تشكيل هيئة عامة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الاعمار، تعمل تحت اشراف الجسم التشريعي المؤقت، انطلاقا من أسس العهد الوطني
- إعانة المنكوبين من الاحداث الحالية، وإعادة إعمار ما تهدم لهم من أملاك خاصة.
- إعانة أهالي جميع الشهداء والمعتقلين والجرحى والمعاقين وتعويضهم بشكل عادل.
- إعادة النازحين والمهجرين في الداخل والخارج وتسوية أوضاعهم.
- المساهمة مع الحكومة في إعادة إعمار البنية التحتية والمنشآت العامة المتأثرة من الأحداث وفي تمويل الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة.
- مطالبة المجتمع الدولي فور سقوط نظام الأسد بإلغاء جميع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا ومؤسساتها [60].

59- التأسيس الدستوري للعدالة الانتقالية في سوريا الأسس والمنطلقات: حبيب عيسى، ص 79

60- وثائق القاهرة: الرؤية السياسية المشتركة، من موقع مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط.

المطلب السابع: ما الذي حققته عملية العدالة الانتقالية في سوريا؟

حققت عملية العدالة الانتقالية في سوريا عدداً من الانتصارات، ومنها أربع دعاوى مقدمة في ألمانيا وواحدة في النمسا وواحدة في النرويج استهدفت ٦٠ مسؤولًا رفيع المستوى في الجيش والأجهزة الأمنية، من بينهم الرئيس السوري بشار الأسد. واتهم هؤلاء المسؤولون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والقتل تحت التعذيب وإخفاء الجثث في مقابر جماعية مجهولة بشكل ممنهج وواسع النطاق.

وتم تقديم دعوى أيضاً أمام المدعي العام في فرنسا بحق المسؤولين عن التعذيب في إدارة الأمن الجوي السورية بسبب قتل مواطنين يحملان الجنسيتين السورية والفرنسية تحت التعذيب في المعتقل. وبموجب الولاية القضائية العالمية التي تتحلى بها قوانين هاتين الدولتين تم إصدار مذكرات توقيف، على الرغم من أن المشتبه بهم لا يزالون في سوريا ولم يغادروها.

وأفيد بأن مذكرات التوقيف هذه أصدرت بحق علي مملوك، رئيس مكتب الأمن الوطني، وجميل حسن رئيس إدارة المخابرات الحوّية، وعبد السلام محمود، رئيس فرع التحقيق في إدارة المخابرات الجوية [61].

وفي ألمانيا تم اعتقال ضابطين من الأجهزة الأمنية: أنور رسلان وإياد الغريب. وكان الأوّل عقيداً مسؤولا قسم التحقيق في أهم فرع أمن دولة في سوريا (الفرع ٢٥١ أو ما يعرف بفرع الخطيب)، وكان الثاني ضابطاً في الفرع نفسه. وابتدأت محكمة علنية تاريخية لمحاكمة الضابطين في مدينة كوبلنز الألمانية في ٢٣ أبريل ألمانيا أيضاً، تم اعتقال طبيب كان يمارس التعذيب على المعتقلين في مستشفى حمص العسكري. ٢٠٢٠

61- آفاق غير معهودة: العدالة الانتقالية في سوريا: 24 نوفمبر 2020م

المطلب الثامن: توصياتٌ للمنظمات السورية العاملة في مجال العدالة الانتقالية.

في هذا المطلب يطيب لي أن أوجه توصياتٍ للمنظمات السورية العاملة في مجال العدالة الانتقالية وذلك من خلال النقاط التالية:

1. إدارة التوقعات وإعداد تقارير شفافة.

لا بد من أن نوضح للناس الأهداف والقيود الواقعية لمساعي العدالة الانتقالية من أجل إدارة التوقعات وعدم منح الناس أملًا زائفاً، مما يقوّض مصداقية أي عملية لإرساء العدالة مستقبلًا واللاعبين المشاركين فيها. ومن المهم أيضاً مد قنوات تواصل واضحة ومتاحة، وراصدة لآخر التطورات بشكل منتظم لكي يظل أصحاب المصلحة على اطلاع بما يحدث..

2. تحسين عملية التوثيق.

على جميع العاملين من السوريين في موضوع العدالة الانتقالية اعتماد إجراءات توثيقية موحدة لجمع البيانات، والتحقق منها، وحفظها لتفادي الاستنساخ الذي يؤدي إلى هدر الموارد، وإضعاف البيانات، ويتسبب بألم لا مبرر له للضحايا وأسرهم.

يجب كذلك الأمر توثيق الانتهاكات التي يرتكبها جميع اللاعبين بشكل محايد وتسليط الضوء عليها لتعزيز مصداقية اللاعبين المشاركين فيها والبيانات التي تم جمعها، والامتناع عن تسيس الأدلة التي جمعت لخدمة مصالح محدّدة عبر توخي الحذر بشأن سياق ومصالح اللاعبين المشاركين في جمع تلك المعلومات أو الكشف عنها. من المهم، على حد سواء، وضع حماية الضحايا والأدلة في قائمة الأولويات من خلال تقييم شامل للضرر الناتج عن الإفصاح عن الأدلة

3. المناصرة الإيجابية.

العمل على مضاعفة مساعي المناصرة التي تستهدف السوريين بهدف تصحيح سوء الفهم الواسع الانتشار لمفهوم العدالة الانتقالية، وتجنيد المجتمع لممارسة الضغط دعماً لتنفيذ عدالة انتقالية واجبة في موازاة ذلك، لا بد من اعتماد خطاب يطالب بالعدالة لجميع

السوريين بغض النظر عن انتماء انهم السياسية، ودمج مساعي المناصرة في استراتيجية شاملة وطويلة الأجل للابتعاد عما هو متاح والتحول نحو ما هو ضروري، ولتوفير الوقت والجهد على اللاعبين السوريين السعي التعاون معاً حيثما أمكن، وتنسيق جهودهم في مجال التوعية.

4. **تمكين الضحايا.**

- على المنظمات السورية مضاعفة جهودها الرامية إلى العمل مع مجموعات الضحايا لتمكينها عليها، لتحقيق هذه الغاية، وضع الاستراتيجيات الواضحة حول كيفية تحفيز الضحايا، وتشجيعهم، والعمل معهم لينشطوا في إيجاد الحلول، فضلًا عن تحريك مصادرها وشبكاتها داخل سوريا وخارجها لتسهيل عمل مجموعات الضحايا، وتزويدها بالدعم المطلوب.
- إلى جانب ذلك، على مجموعات الضحايا أيضاً وضع الاستراتيجيات الواضحة لتطويع أعضاء جدد، وتوسيع شبكاتها خارج نطاق أعضائها الأساسيين التوسيع نطاق انتشارهم وتأثيرهم على هذه المجموعات، بالتالي، إعطاء الأولوية لتقديم الدعم لأصحاب المصلحة، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية، من أجل توليد إحساس بالجماعة والتضامن فيما بينهم، فضلًا عن البدء بالتواصل مع جمهور أوسع لتقديم الدعم الواسع النطاق من خلال شرح سبب وجود هذه المجموعات، وما الذي تحاول تحقيقه، عبر إقامة اتصالات واضحة وموثوقة وقنوات متابعة معها

5. **استراتيجيات واضحة.**

لا بد للمنظمات السورية من أن تبدأ بالعمل فوراً على خطط جماعية لمواجهة التحديات المرتقبة في المستقبل القريب والمتوسط الأجل، ويمكنها زيادة تأثيرها عبر رصد المفاوضات الجارية والاستجابة بسرعة للقضايا ذات الصلة التي تم تناولها. كذلك، قد يساعد على سبيل المثال، النظر إلى البلدان التي كان فيها الانتقال السياسي فوضوياً أو غير كامل في ربط الدروس المستقاة بالسياق السوري والنهوض

بالخبرات المحليــة في كيفية.

6. التعامل مع بعض التحديات المتوقعة.

بالإضافــة إلــى ذلك، علــى المنظمات الســورية البــدء، عبر التشــاور مع أبناء بلدهــا، بالتفكير في تطوير تسلســل بناء للعدالة الانتقالية اســتناداً إلــى الاحتياجات والمــوارد المتاحــة، وكخطوة أولــى من الضــروري البدء بالتفكيــر فــي الآليــات الحيوية التــي ينبغي تنفيذهــا أولًا من أجل إرســاء أســيس الأليــات الأخــرى التــي يتعيــن تنفيذهــا أيضــاً لتحقيق الســلام المســتدام والعدالة الشــاملة فــي المســتقبل. والجدير بالذكــر أن هذه الآلية يجب أن تكون شــاملة وتقســم بشــكل دوري لعكــس التغييرات فــي احتياجات النــاس وتوقعاتهــم، ومطالبهم.

الخاتمة

وتتضمن الاستنتاجات والتوصيات

في نهاية هذا البحث لابد لنا من ذكر أهم ما توصل إليه من نتائج وهي على الشكل التالي:

- العدالة الانتقالية هي مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمعٌ ما لتحقيق العدالة في فترةٍ انتقاليةٍ في تاريخه، تنشأ هذه الفترة غالبا بعد اندلاع ثورةٍ أو انتهاء حربٍ يترتب عليها انتهاء حقبةٍ من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحولٍ ديمقراطيٍ.
- تهدف العدالة الانتقاليةً بشكلٍ أساسيٍ إلى تحقيق المصالحة الوطنية، فبعد أبشع ما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان، كذلك إلى إصلاح مؤسسات الدولة، وعلى رأسها مؤسسة الجيش والأمن، ووضع حدٍ للجرائم التي تتضمن انتهاكًا لحقوق الإنسان، والتحقيق فيها وتحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم.
- وقد صنف الباحثون في العدالة الانتقالية آلياتها العدالة إلى صنفين: الآليات قضائية والآليات غير قضائية.
- الآليات القضائية للعدالة الانتقالية تتم من خلال المحاكم الوطنية أو الدولية أو المختلطة.
- هناك خمس آليات رئيسة غير قضائية في سياق تجارب العدالة الانتقالية، وهي لجان أو هيئات الحقيقة وبرامج جبر الضرر والإصلاح المؤسساتي والعزل السياسي وحفظ الذاكرة.
- إن تطبيق العدالة الانتقالية في سورية، بعد سقوط النظام، ليس بالأمر اليسير؛ لذلك عند الحديث عن العدالة الانتقالية، لا بد من الحديث عن مرحلة انتقالية، يسود فيها القانون، وتتضّح فيها معالم نزاهة القضاء، بحيث يشعر كل مواطن في سورية بأنه ليس بحاجة إلى تحصيل حقوقه المهدورة أو الحفاظ على حقوقه بيده.
- هناك عدة عقبات تحول دون تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا

منهـا إن وجود عدة جهات دوليـة وإقليمية متورطة في النزاع السـوري التي تسـببت في انتهاكات جسـيمة بحق المواطنين في سـوريا، ومنها انعدام الثقة بالمؤسسـات الوطنية السـورية يشـكل عائقاً أمام العدالة الانتقاليـة، ومنهـا تركيبـة وصلاحيات المؤسسـات والهيئـات الضالعة فـي انتهـاكات حقوق الإنسـان والتـي كانت شـريكة في قتـل وتهجير السـوريين، مثل المؤسسـات الأمنية (الشـرطة والجيش).

- لابـد مـن دسـترة مبـدأ العدالـة الانتقاليـة ضمن الدسـتور السـوري الجديـد المزمع كتابته فـي أروقة الأمم المتحدة، سـواء مـن قبل اللجنة الدسـتورية، أو مـن قبل جهـات أخرى.
- تشـكيل هيئة وطنية سـورية للعدالـة الانتقالية لحقوق الانسـان، تأخذ صلاحياتهـا مـن الدسـتور وتختص بإعـداد مقترحاتها بخصـوص عناصر العدالـة الانتقالية، وتملـك كافة الصلاحيات في تشـكيل لجان تخصصية كالجـان جبر الضـرر أو الإصلاح المؤسسـي وترفع مقترحاتهـا للحكومة.
- يعتبر المجتمع السـوري حديـث العهد بمفهوم العدالـة الانتقالية، لذلك لا بـد من القيام بندوات ودورات توعوية وتثقيفية لنشـر مفاهيم العدالة الانتقاليـة، وطمأنـة الشـعب بـأن العدالـة الانتقاليـة مرحلـة ضرورية للانتقال الى عالم السـلام والأمان والاسـتقرار.
- جمع السـلاح من على جميع الأراضي السـورية وحصره بالجيش وضمان عدة الجيش لثكناته.
- إعـادة اللحمـة الوطنية بين مكونات الشـعب السـوري الـذي عانى حالة من التشـظي طوال عقد مـن الزمان وخلال الثورة السـورية، فلا يمكن تصـور وجود عدالة انتقالية مـع بقاء كل فرقة أو فئة من الشـعب تنظر الى الأخرى بعين العـداء والثأر.
- كمـا أن أبـرز التحديات التي سـوف تواجه السـوريون هي تشـكيل لجان الحقيقـة وقدرتها علـى التوثيق والبحث التحقيق، في الكشـف عن مصير آلاف القتلـى أو المختفيـن قسـراً أو المعتقليـن، وذلك لأسـباب عديدة منهـا اختـلاف الجهـات المسـيطرة علـى المنطقـة على مـدار الأزمة فـي سـوريا، أو نتيجة غياب الأدلـة والوثائق والشـهود، أو نتيجـة النزوح

واللجـوء لكثير مـن الضحايـا وذوي الضحايا فـي دول العالم.

- من آليات العدالة الانتقالية في سوريا:
- ضمان عدم ضياع الوثائق ماديا وقانونيا.
- إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بسورية.
- محكمة الجنايات الدولية.
- تأسيس دستوري للعدالة الانتقالية.
- معالجة الوضع الاقتصادي وإعادة الاستقرار.

هـذه أهـم النتائج التي توصـل إليهـا البحث، وفي ختـام هـذا البحث أوصي بضـرورة أن تكون هناك أبحـاث متخصصة لآليات تطبيـق العدالة الانتقالية في التجربة السـورية حيث أن الدراسـات شـحيحة للغاية، وتحتاج إلى تضافر جهـود الباحثين لوضع تصـور نظري ومشـروع عملي لتطبيـق العدالة في سـوريا بعد سـقوط النظام المجرم.

كمـا توصي الدراسـة بإفـراد كل آلية مـن آليات تطبيـق العدالـة الانتقالية بالبحث المتعمق، وأن تشـفع هذه الدراسـات بدراسـات تطبيقية إحصائية تبيـن النتائج الإيجابية والسـلبيات فـي التطبيق.

وفي ختـام هذا البحث لا يسـعني إلا ان أحمد الله على توفيقـه لي في إتمام هـذا البحث فمـا كان فيه من خير فمـن الله، وما كان منـه دون ذلك فهو من نفسـي والشيطان.

الباحث
عمر محمد جبه جي
الدوحة - قطر

قائمة المصادر والمراجع

- التأسيس الدستوري للعدالة الانتقالية في سوريا الأسس والمنطلقات: حبيب عيسى//مركز حرمون للدراسات المعاصرة/٢٠١٧م.
- ترتيبات الحكم المؤقتة في البيئات الهشة وبيئات ما بعد الصراع: روبرت فورستر/ المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات.
- تطبيقات العدالة الانتقالية في تجربتي جنوب إفريقيا وراوندا: بحث منشور في الانترنت بدون اسم مؤلف.
- التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور: أماندا كاتس / المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات.
- جبر الضرر عن طريق التعويض وأولويات تدابير العدالة الانتقالية: د. فريجه محمد هشام/ مجلة الحقيقة/ العدد ٤٣.
- الحق بمعرفة الحقيقة في القانون الدولي: باسل عباس، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد١٣، ٢٠٢٠م.
- حماية وتأهيل ضحايا جريمة التعذيب في سياق نظام العدالة الانتقالية: سامر أحمد موسى/دار المنظومة / ٢٠١٨م.
- عدالة انتقالية أم سياسة انتقالية. أسس العدالة الانتقالية في سورية: نزار أيوب/مركز حرمون للدراسات المعاصرة /٢٠١٧م.
- العدالة الانتقالية بتونس: أحمد شوقي بنيوب / مركز الكواكبي للتحولات الديموقراطية/٢٠١٢م.
- العدالة الانتقالية في تيمور الشرقية: شناز بن قانة /المركز الديموقراطي العربي / برلين /٢٠١١م.
- العدالة الانتقالية في سوريا ضمانة للوصول إلى سلام مستدام: حبيب عيسى، المركز السوري للحقيقة والعدالة / ٢٠٢٣م.
- العدالة الانتقالية مقاربات عربية للتجربة الدولية: عبد الحسين شعبان/ المستقبل العربي/٢٠١٥م.
- العدالة الانتقالية في السياقات العربية: علاء شلبي/المنظمة العربية لحقوق الإنسان/٢٠١٦م.

- العدالــة والنــوع الاجتماعي: إليانور غــوردان /مركز جنيــف لحوكمة قطاع الأمن.
- العدالة الانتقالية: روتي تاتيل، ص ٢٠، مطبعة أكسفورد، ٢٠٠٠م.
- محــددات العدالــة الانتقالية فــي القانــون الدولي: عبد الله الهــواري/دار المنظومة/٢٠١٧.
- المعايير الدوليــة للعدالة الانتقالية وآليات تطبيقها: محمد عادل عســكر، دار المنظومة/٢٠١٦م.
- معاييــر تطبيــق العدالة الانتقاليــة في العالــم العربي: المستشــار عادل ماجد، المؤسســة الألمانية للتعــاون القانوني، القاهــرة، ٢٠١٣م.
- معضــلات العدالــة الانتقالية فــي التحول مــن دول شــمولية إلى دول ديموقراطيــة/ نويــل كالهــون/ الشــبكة العربيــة للأبحــاث والنشــر/ بيروتــم٢٠١٤م.
- مناهــج عمــل هيئــة الانصــاف والمصالحــة فــي المغــرب: مصطفــى بوجعبــوط/ المركــز الديموقراطــي العربــي/ برليــن / ٢٠١٨م.

كلية الشريعة والقانون

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا